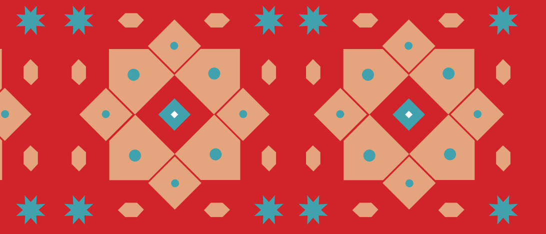
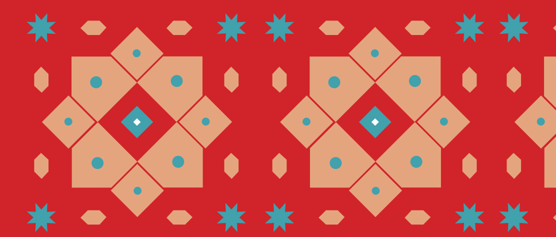





حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2012



خطوات هامّة على طريق تحقيق أهداف الثورة

أفاق مفتوحة على مستقبل واعد



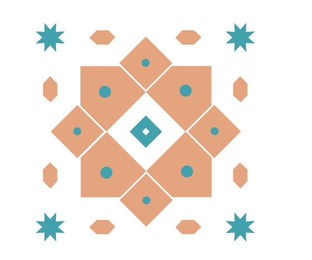
حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2012

خطوات هامّة على طريق تحقيق أهداف الثورة

أفاق مفتوحة على مستقبل واعد

ديسمبر 2012

الفهرس



توطئة

كانت إدارة الحكم في مرحلة ما بعد الثورة مسألة محفوفة بعديد الصعوبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. كثير من هذه التحديات هي جزء من تركة مظالم الماضي التي قامت بسببها وعليها الثورة وبعضها من استتباعات الثورة ذاتها ومنها خاصة تعطّل دورة الانتاج وتراجع الموارد والانفلات الاجتماعي والأمني. ولعله من الطبيعيّ جدا أن تؤثّر الظروف التي عاشتها بلادنا منذ 14 جانفي وخاصة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011 سلبا على أغلب مؤشّرات التنمية.

وأمام محدوديّة الامكانيّات المادية الأصلية لبلادنا وخاصة من الثروات الطبيعيّة وصعوبات مرحلة ما بعد الثورة، أسّست الحكومة سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية على مسألتين أساسيتين هما المضاف الأبرز الذي إنبنت عليهما الثورة وحرصت الحكومة على استثمارهما في بناء تونس الجديدة:

1 - الثورة ذاتها كإرادة في القطع مع الاستبداد والفساد والحيف الاجتماعي بين الجهات والفئات وكإرادة عامة في بناء مستقبل أفضل ودولة جديدة تقوم على دستور ديمقراطي يتوافق عليه كل التونسيين، دستور يؤسس لسلطة القانون ويبني المؤسسات ويكرس مقومات التنمية المستديمة

2 - بناء تعاقدات جديدة سياسية واجتماعية وثقافية حمالة لأهداف الثورة ومحققة لها بما يعزز مكاسبنا ويحفظ نمطنا المجتمعي على قاعدة الوصل بين هويتنا الأصيلة ومكتسبات الحداثة.

لقد أكّدت الأشهر المنقضية من العمل الحكومي أهميّة مواصلة العمل ضمن أولويّات جرّبت فأثمرت تقوم على ثلاث معادلات ضروريّة وحيويّة تزاوج بدقّة شديدة بين طرفين يناقض ظاهر أحدهما الآخر:

1 - المعادلة الأولى بين اعتماد سياسات اجتماعية تتدرّج نحو العدالة الاجتماعية إنطلاقا من تلبية المطالب المستعجلة وخاصة لفائدة الفئات

الضعيفة والعائلات المعوزة والجهات المحرومة وبين الاستثمار وإنجاز المشاريع الكبرى لإعادة دفع الاقتصاد الوطني والزيادة في معدلات النمو.

2 - المعادلة الثانية بين تحقيق الأمن والاستقرار ومقاومة الجريمة المنظمة والعصابات الخطيرة والانفلات الأمني وبين احترام حقوق الانسان الفردية والحريات العامة ومنها خاصة حرية التعبير والتظاهر.
3 - المعادلة الثالثة بين الخيار الديمقراطي وحق الاختلاف والتعدد والتنوع في الأفكار والمشاريع وبين استهداف المشروعية الانتخابية ولمؤسسات الدولة وتهديد الثورة ذاتها.

ورغم ما امكن تحقيقه خلال الفترة المنقضية منذ بداية عمل الحكومة، ومع أن أغلب المؤشّرات التي تحققت خلال الفترة المنقضية تعتبر هامّة ومشجّعة بالنظر لدقة المرحلة على المستوى السياسي وحجم التحديات الإقتصادية والتطلعات المتزايدة والمشروعة للتونسيين وقياسا بالمؤشرات الوطنية السابقة رغم محدوديتها ومقارنة بأوضاع البلدان العربية التي تشهد إنتقالا ديمقراطيا، فإنّه لا يزال علينا عمل الكثير ولا تزال تفصلنا عن النجاح في تحقيق الانتقال الديمقراطي مراحل عديدة وصعوبات كبرى لوضع بلادنا على درب البناء الديمقراطي المحكم والتخطيط الاستراتيجي الناجع لتوفير شروط التنمية الحقيقية الشاملة والعادلة ومنها:

1 - المحافظة على التوازنات المالية بما يحدّ من المخاطر ويسيطر على تداعياتها السلبية ويفتح المجال لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنتظرة بداية سنة 2014 خاصة وأن العديد من المؤشّرات تبدو ايجابيّة ومطمئنة على الخيارات وعلى حالة اقتصادنا ومشجّعة على مواصلة الجهود وتعبئة الطاقات.

2 - حماية المصالح الحيوية لتونس وتعزيز أمن البلاد والعباد في الداخل وعلى الحدود ووقف الانفلات الاجتماعي ووضع حدّ للمطلبيّة المشطّة، وإن كانت مشروعة، بما يحسّن من ظروف الاستثمار الوطني والأجنبي.

3 - التقدّم أكثر في مجال الحوكمة والعدالة الانتقالية ومقاومة الفساد وإصلاح مختلف المنظومات الادارية والخدماتيّة، وإعلام العموم بخصوص التقدم المحرز في هذا الشأن والانطلاق في استشراف السياسات العمومية الجديدة بغية تحديثها من خلال مقاربات تشاركية مع مختلف أطياف المجتمع المدني.

4 - توسيع قاعدة التوافق الوطني حول رزنامة المسارين السياسي والتأسيسي وملفاتهما ومنها خاصة تحديد موعد نهائي للانتخابات المقبلة

وتكوين الهيئات الضامنة لديمقراطية ونزاهة الانتخابات ومن ذلك اعتماد الإطار القانوني الجديد للهيئة المستقلة العليا للانتخابات والشروع في تنفيذه وبالتوازي الإسراع بتركيز الهيئة العليا للإعلام والهيئة الوقتية للقضاء.

وسوف تكثف الحكومة خلال الفترة المتبقيّة جهودها في مجال التنمية وفق نفس الأولويّات الواردة في برنامج عملها لسنة 2012 كما ستتعاون في ذات الوقت مع الأطياف السياسية بمختلف عائلاتها والمجتمع المدني بكل فعالياته على إعطاء الثورة دفعا جديدا إتضح أنه ضروريّ لتأمين شروط نجاح المرحلة الانتقاليّة في ظروف عامة بعيدة كل البعد عن الاستقطاب والاحتقان والنأي بمؤسسات الدولة عن كل التجاذبات السياسية والتوظيفات السياسة. إن النجاح في صياغة الدستور الجديد وتنظيم انتخابات نزيهة وشفّافة سيكون مؤشّرا على نضج النخب ومصداقية الاطراف السياسية ودليلا على قدرة الشعب على حماية ثورته وإلتزامه بتحقيق أهدافها على درب الإنتقال الديمقراطي كما سيكون علامة مميّزة لتونس في المحافل الاقليميّة والدوليّة تحرز من خلالها وضعا مميّزا يعزز حظوظها في أن تكون في مصاف البلدان الديمقراطية ويفتح أمام بلادنا فرصا ارحب لتحقيق الإستقرار السياسي والسلم الإجتماعي الضروريين لإستقطاب الاستثمار وتحفيزه وبناء الشراكات الحقيقية والمتكافئة في إطار التعاون الدولي بغية تحقيق إستدامة النمو وتعزيز مقومات الرفاه الإنساني.

وتُحوصل هذه الوثيقة أبرز ما توصلت إليه الحكومة من إنجازات في الفترة السابقة من إدارتها لشؤون البلاد بخصوص تنفيذ برنامجها لسنة 2012 والظروف التي حفّت بهذه الإنجازات والنقائص التي ستسعى إلى تداركها في الفترة المتبقية من إدارتها لشؤون البلاد لتحسين نسبة الإنجاز وبلوغ الاهداف المرسومة.



المحور الأول

الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام بالبلاد

المحور الأول :
الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام بالبلاد

1 - الوضع عند الانطلاق :

انطلقت الحكومة الحالية في بداية سنة 2012، في ظل وضع اقتصادي صعب للغاية ببعديه الخارجي والداخلي. ففى المستوى الخارجي، رمت الأزمة الاقتصادية العالمية بضلالها على مؤسساتنا خاصة أنّ الاتحاد الاوروبي شريكنا الأبرز يمرّ بفترة ركود ولم يتعاف منها بعد. وأما في المستوى الداخلي فقد تميز الوضع بالخصوص:

- بتراجع الأداء الاقتصادي العام مع معدل بطالة يناهز % 18,9في الثلاثي الرابع من سنة 2011 ، ونمو سلبي بـ 2% لسنة 2011
- توقف و حتّى شلل قطاعات الإنتاج الأساسية لدعم التشغيل وتوفير رصيد من العملة الصعبة على غرار المناجم والكيمياء والسياحة،
- الاحتجاجات سواء المنظمة أو الفوضوية في بعض الأحيان والتي تتخذ شكل اعتصامات أو إضرابات،
- عدم وضوح السياسات الاقتصادية المتبعة سنة 2011 وتأثر مصداقيتها بالبطء في تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية العاجلة وعدم قدرتها على تهدئة المناخ الاجتماعي،
- تدهور مناخ الأعمال الذي أدى إلى تعطّل عجلة الاستثمار وظهور مسالك موازية للتجارة غير المشروعة،
- غياب التناسق بين السياسات النقدية والمالية كمراجعة نسب الفائدة الرئيسية نحو التخفيض في مناسبتين دون تحقيق انتعاشة من جانب الطلب الجملي،

إضافة إلى تنامي ضغوط العجز على مختلف المؤشرات العامة بسبب :

- الارتفاع المشط وغير المدروس للنفقات غير المنتجة في شكل منح وإعانات اجتماعية (1200م.د)،
- توفر مناخ ملائم للتضخم (ندرة المواد الاستهلاكية الأساسية خلال أشهر, المضاربة، التجارة الموازية)،
- ازدياد هشاشة النظام المصرفي،

هشاشة مؤسساتيّة مُقلقة (ضغوط المجتمع المدني لتغيير هيكلي للحكومة قوبلت في بعضها بمواجهة لتكريس هيبة الدولة [1]
تراكم الطلبات الاجتماعية المتمثلة خاصة في توفير مواطن الشغل.
وتجدر الاشارة إلى أنّه في الاقتصادات المتميزة ب صلابة هيكلية مثل الاقتصاد التونسي، يؤدي وجود ضغوط تضخمية إلى انخفاض الطلب الجملي وفقدانه دوره المحرك للنمو ومنه للتشغيل. كما أنّ التضخم يتسبب على المدى القريب في عجز ذوي الدخل القار من الحفاظ على مقدرتهم الشرائية ويساهم بالتالي في توسيع الفوارق الاجتماعية بدلا عن تقليصها.

وتُضاف إلى هذه المميزات السلبية، الهيكلة المزدوجة لمنظومة الإنتاج (structure dualiste) وللوضع الاجتماعي والتفاوت في نسق التطور على حساب المناطق الداخلية التي ما تزال ترزح تحت وطأة الفقر والبطالة وبمعدلات جدّ مرتفعة.

ولعله كان من الأفضل بذل مجهود إعلامي واتصالي أكبر لتوضيح حدود منوال التنمية الموروث وعدم قدرته في المدى القريب على مواكبة النسق التصاعدي لعدد الوافدين على سوق العمل، وعلى توفير مقومات اقتصاد جملي سليم وقوي وهيكلة مؤسساتية حديثة.

2. التوجهات و الخيارات في السياسات الجملية

في ظل تلك الوضعيّة المتردية وما ميّزها من احتقان اجتماعي وتوتر سياسي يؤشر لصعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف سواء قصيرة المدى (توازن الاقتصاد الجملي والتحكم في الضغوط التضخميّة) أو طويلة المدى (نمو، توازن بين الفئات والجهات) ، كان لا بد من تحديد خيارات وأولويات للفترة المتاحة. واستئناسا ببعض التجارب العالميّة واستنادا إلى النظريات الاقتصادية الحديثة، تم منذ الثلاثية الأولى لسنة 2012 اعتماد تمش ذي بعدين أولهما يخص دفع التنمية الجهوية، ويهم الثاني تثبيت التوازنات العامة.

1 الحركة المعروفة بـ «قصبة 3» وذات الشرعية من الثورة ذاتها ، كان مطلبها الأساسي التغيير المؤسساتي العميق والقطع مع الممارسات السابقة للحكومة لكن تم تحييدها بطريقة خارج سياق الثورة وذلك بمشروعية الدولة.

وانطلاقا مما تضمنه برنامج الحكومة[2] ثمّ العمل على تنمية جهوية إندماجية عبر التدارك التدريجي للفوارق التنموية والاجتماعية وذلك عبر إرساء مفتاح توزيع (clé de répartition) اعتمادات ميزانية التنمية يُراعي حاجيات الجهات وخصوصياتها اعتمادا على معايير موضوعية كمعدلات البطالة، الفقر، الأمية، التنوير والماء الصالح للشراب... وأوضاع البنية الأساسية والمرافق العامة وغيرها من المؤشرات ممّا أعطى للمناطق الداخلية والمحرومة حظا أوفرا من الميزانية وفقا لمعايير الشفافية للتصرف في المالية العمومية.

وما يمكن استخلاصه من طريقة توزيع اعتمادات نفقات التنمية، ودون الخوض في تفاصيلها، هو التركيز بوضوح على المناطق المحرومة بما أنّ النصيب الاوفر من الميزانية التكميلية خُصّص لهذه المناطق حيث سُجلت زيادة بـ 23 % مقارنة بالاعتمادات المخصصة سنة 2011 .

أما في ما يتعلق بالتدابير التعديلية الظرفيّة، وبالنظر إلى الركود الاقتصادي المسجل سنة 2011، أقرت الحكومة سياسة مالية عمومية توسعيّة لاستحثاث المرور لنسق النمو المعتاد من خلال تحفيز الطلب الجملي. ولهذا، فقد تم قبول مستوى عجز لميزانية الدولة بـ6,6% واعتباره معقولا و مقتصرا على السنة الجارية، لتوفّر شروط القدرة على تحمل الدين العمومي وبالنظر إلى الوضع العام، فإن استهداف نسبة نمو بـ3,5% واعتماد سعر برميل النفط في حدود 110 دولارا، وإيثار نفقات التصرف في هيكلة الميزانية للاستجابة للحاجيات الاجتماعية الهامة والعاجلة، هي خيارات تتصف بالواقعية. وقد تمت تزكية هذه الخيارات من قبل خبراء عالميين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذلك من قبل علماء في المجال الاقتصادي ومنهم الخبير Joseph Stiglitz صاحب جائزة نوبل والخبير الاقتصادي Paul Romer .

ونظرا لما يصاحب السياسة التوسعية كالتي وضعتها الحكومة ضمن ميزانية الدولة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، ودعم العائلات المعوزة، وخلق مواطن شغل إضافيّة وتعزيز التنمية بالجهات، من مخاطر كالتضخم وتوسع العجز الخارجي فقد حرصت الحكومة على وضع إجراءات تصحيحية وإجراءات متابعة للحد من هذه الانعكاسات نذكر منها :

- إحداث لجنة وطنية للتحكم في الأسعار بإشراف رئاسة الحكومة تضم ممثلين عن مختلف المتدخلين في المجال تجتمع أسبوعيا لاستعراض نسق التزويد وتطور الأسعار واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على القدرة الشرائية والحد من ارتفاع الأسعار. وتتفرع عنها ثلاث لجان متخصصة وهي لجنة التزويد والأسعار، ولجنة المراقبة الاقتصادية والصحية ولجنة مقاومة التهريب. كما تتفرع عن اللجنة الوطنية لجان جهوية تضم كافة المصالح والجهات المعنية يُشرف عليها السادة الولاة وكان من أهم نتائج عملها خلال سنة 2012 معاينة حوالي 30 ألف مخالفة اقتصادية تبعا لإجراء قرابة 450 ألف عملية تفقد(بمعدل زيارة 48 منطقة يوميا) شملت أساسا المواد الغذائية والمواد المدعمة. كما تم حجز كميات متفاوتة من المنتجات الفلاحية والمواد الأساسية (بيض وخضر وغلال ولحوم حمراء). وفي مستوى تعديل السوق، تم توريد كميات متفاوتة من المنتجات التي شهدت ضغطا في مستوى التزويد على غرار مادة البطاطا (أكثر من

2 البرنامج الكامل للحكومة مُتاح للعموم منذ مارس 2012 على شبكة الأنترنات : www.fichier.pdf.fr/2012/05/programme_du_gouvernement

3 آلاف طن) واللحوم الحمراء (2600 طن) ولحوم الدواجن (2175 طن) وأضاحي العيد (69253 أضحية) ، ... إلخ

- ترشيد النفقات العمومية من خلال منح الأولوية للتجهيزات الأساسية لاسيما الموجهة للمناطق الداخلية و القطاعات الحساسة كالصحة والشؤون الاجتماعية.

- تحسين حوكمة المبادلات مع الخارج بتشجيع التصدير وترشيد التوريد من خلال منشور أصدره البنك المركزي للحد من القروض الإستهلاكية الموجهة نحو السلع المستوردة غير الأساسية ويلزم بموجبه البنوك بتكوين احتياطي إجباري إضافي في شكل وديعة لدى البنك المركزي.

اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع توسع العجز الجاري (حيث بلغت نسبة التغطية 63.8% في موفى جانفي 2012) خاصة باستعادة الانشطة التصديرية لسالف نشاطها، لاسيما من خلال مساندة المؤسسات المصدرة ودعم تنافسيتها وتطوير الإطار القانوني للتعاون التجاري مع البلدان الشقيقة والصديقة. وقد مكنت هذه الإجراءات من تضاعف عدد الشركات المنتفعة بتدخلات صندوق النهوض بالصادرات ليمر من 841 شركة سنة 2011 إلى 977 شركة سنة 2012 وتكثفت مشاركة الشركات التونسية في المعارض والتظاهرات التجارية بالخارج لتشمل 335 شركة سنة 2012.

الحد من عجز الميزانية وتثبيته في مستوى لا يتجاوز 6.6% رغم مجابهة نفقات غير متوقعة (ناهزت 400 م.د) جراء انزلاق الدينار إزاء العملات الأجنبية وارتفاع سعر البترول.

حسن التحكم في حجم التحويلات الاجتماعية، (التي تُعتبر في أغلبها غير منتجة) وذلك عبر مزيد حصر المستهدفين منها بحسب موقعهم الجغرافي والاجتماعي والمهني وتوجيه التدخلات بالأساس إلى تحسين ظروف العيش عبر العناية بالبنية التحتية والخدمات العمومية وخصوصا تحسين مصادر الدخل

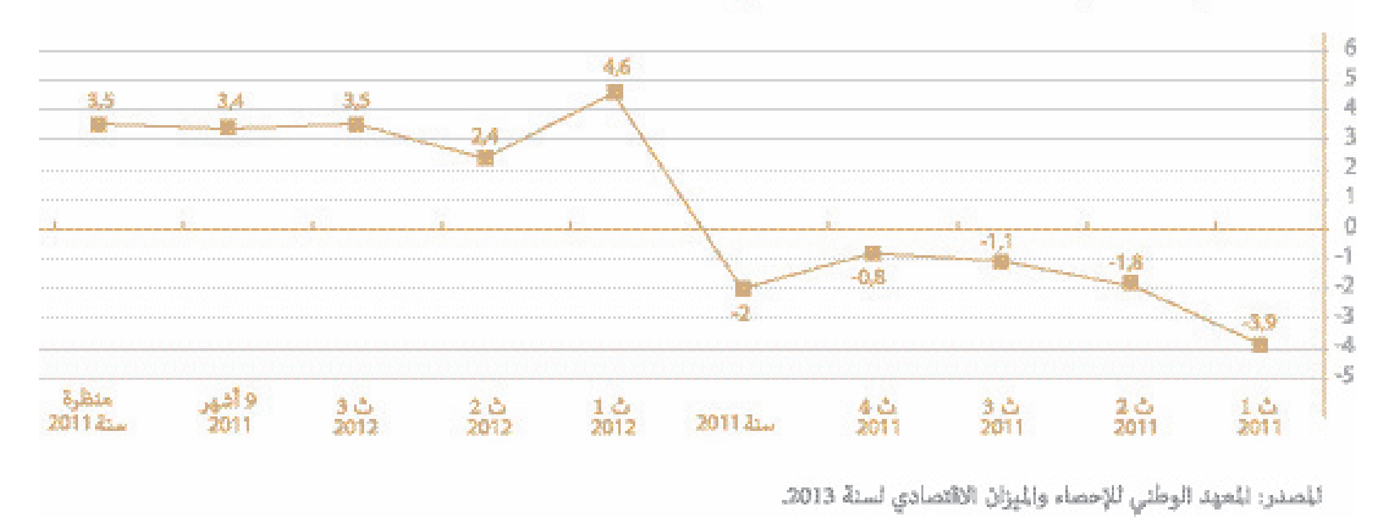
تحسين مستوى الموارد الذاتية للدولة، من خلال إصلاحات جبائية تهدف إلى إرساء نظام جبائي أكثر إنصافا وعدلا والسعي لإيجاد إيرادات قارة بعنوان ثروات طبيعية أو غيرها

3 - أهمّ الإنجازات :

وعلى الرغم من الركود في منطقة الأورو ونمو سلبي بها بـ 0.4 % حسب آخر تقرير لصندوق النقد الدولي والصعوبات التي تواجهها بعض قطاعات الإنتاج في تونس (الصناعات المعملية، والخدمات، ..)، فقد سجلت بعض الانتعاش في الثلاثية الثالثة بمعدل نمو ناهز 3,4%. وكانت الثلاثية الأولى قد حققت نسبة نمو بلغت 4,6% ، وهي إشارة إلى بداية الانتعاش.

وبناء على ذلك، فقد بلغ معدل النمو السنوي لسنة 2012 نسبة 3,6 % المتوقعة على أنه من المنتظر أن تتحقق العودة إلى معدلات النمو العادية سنة 2013 (نسبة نمو منتظرة بـ4.5 % حسب الميزان الإقتصادي لسنة 2013) والمرور إلى معدلات أرفع بداية من سنة 2014 لأن الدورة الاقتصادية الكاملة تدوم عاما ونصف العام.

و يعود هذا التحسّن في نمو الاقتصاد الوطني خلال الثلاثي الثالث من سنة 2012 مقارنة بالثلاثي الثالث من سنة 2011 إلى التطوّر الملحوظ للثلاثي السابع على التوالي للقيمة المضافة في قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي سجل نموا ايجابيا بنسبة% 4.1 وللتطور الحاصل في قطاع الخدمات المسوقة الذي سجل نموا بنسبة 5.8% نتيجة نموّ قطاع النزل والمقاهي بـ 15.8 % وقطاع النقل بـ 8.4 %، وكذلك إلى التطور الإيجابي لأنشطة الخدمات غير المسوقة التّي سجلت ارتفاعا في قيمتها المضافة بنسبة 6.9% كما سجل قطاع الصناعات المعمليّة تحسنا طفيفا بنسبة 0.7 % مقارنة مع الثلاثي الثالث لسنة 2011 نتيجة الارتفاع الملحوظ للقيمة المضافة في قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 21.0% رغم تواصل النموّ السلبي لقطاعي النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائيّة على التوالي بنسبة% 2.9 - و 2.0 % وبدوره سجل قطاع الصناعات غير المعمليّة نموّا سلبيّا بنسبة 3.9 - %مقارنة مع الثلاثي الثالث لسنة 2011 ، وذلك نتيجة تواصل التراجع في إنتاج أنشطة استخراج المحروقات بنسبة.% 8.9



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والميزان الاقتصادي لسنة 2013.

واقترن هذا الانتعاش الاقتصادي بتراجع نسبة البطالة من 18,9% في نوفمبر 2011 إلى 17,0% في سبتمبر 2012 و16.7 % مع نهاية الثلاثية الرابعة لسنة 2012.

وشكّل إحداث حوالي 85 ألف موطن شغل دون اعتبار الذين تم انتدابهم في الوظيفة العمومية، أحد أهم الإنجازات الرئيسية للسنة الحالية. لكن هيكلة البطالة لا تزال مختلة بين الذكور والإناث حيث انخفضت البطالة بالنسبة للذكور إلى 13.9 %في الثلاثي الرابع لسنة 2012 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 %، في حين أن بطالة الإناث رغم تراجعها النسبي ما تزال مرتفعة (24,2% في الثلاثي الرابع من سنة 2012 مقابل 28.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2011). وما من شك أن إجراء إصلاحات جوهرية لتحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل يتعذر على المدى القصير، لذلك تم مرحليا توجيه اعتمادات إضافية لتدارك النقص في الاستثمار العمومي بالمناطق الداخلية في إطار رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجدير بالملاحظة أن منوال التنمية السابق الذي بلغ ذروة أداءه أصبح غير قادر على استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل.
ومن المفارقات في سوق الشغل التونسية ارتفاع نسب البطالة كذلك الشغور في عديد مراكز العمل. ويجد ذلك تفسيره وفي جانب هام منه في عدم التطابق بين الطلب والعرض، وهي مشكلة هيكلة لا يمكن كذلك تجاوزها على المدى القصير، وإنّما يتطلب الأمر إصلاح نظام التعليم وتوفير المهارات بشكل عام. أما الجزء المتبقي من المشكلة فهو راجع إلى التسهيلات التي وفرتها الحكومة للعاطلين ذلك أنه خلافا لما يعتبره البعض من أن منحة «أمل» هي برنامج لدعم التشغيل، فإنها لا تعدو أن تكون سوى إجراء لتحسين رفاهية المستفيدين منها من طالبي الشغل على المدى القصير، مما جعلهم يفضلون بذلك البطالة على العمل نظرا لمحدودية الفارق بين مبلغ المنحة ومستوى الأجر الأدنى المضمون. كما تجدر الإشارة إلى التوسع الكبير في استخدام «برنامج الحضائر» لامتصاص الاحتقانات الاجتماعية بالجهات دون مقابل إنتاجي حقيقي، وكذلك لضعف قيمة العمل وتنامي لدى بعض فئات الشباب ثقافة التواكل والربح السريع.

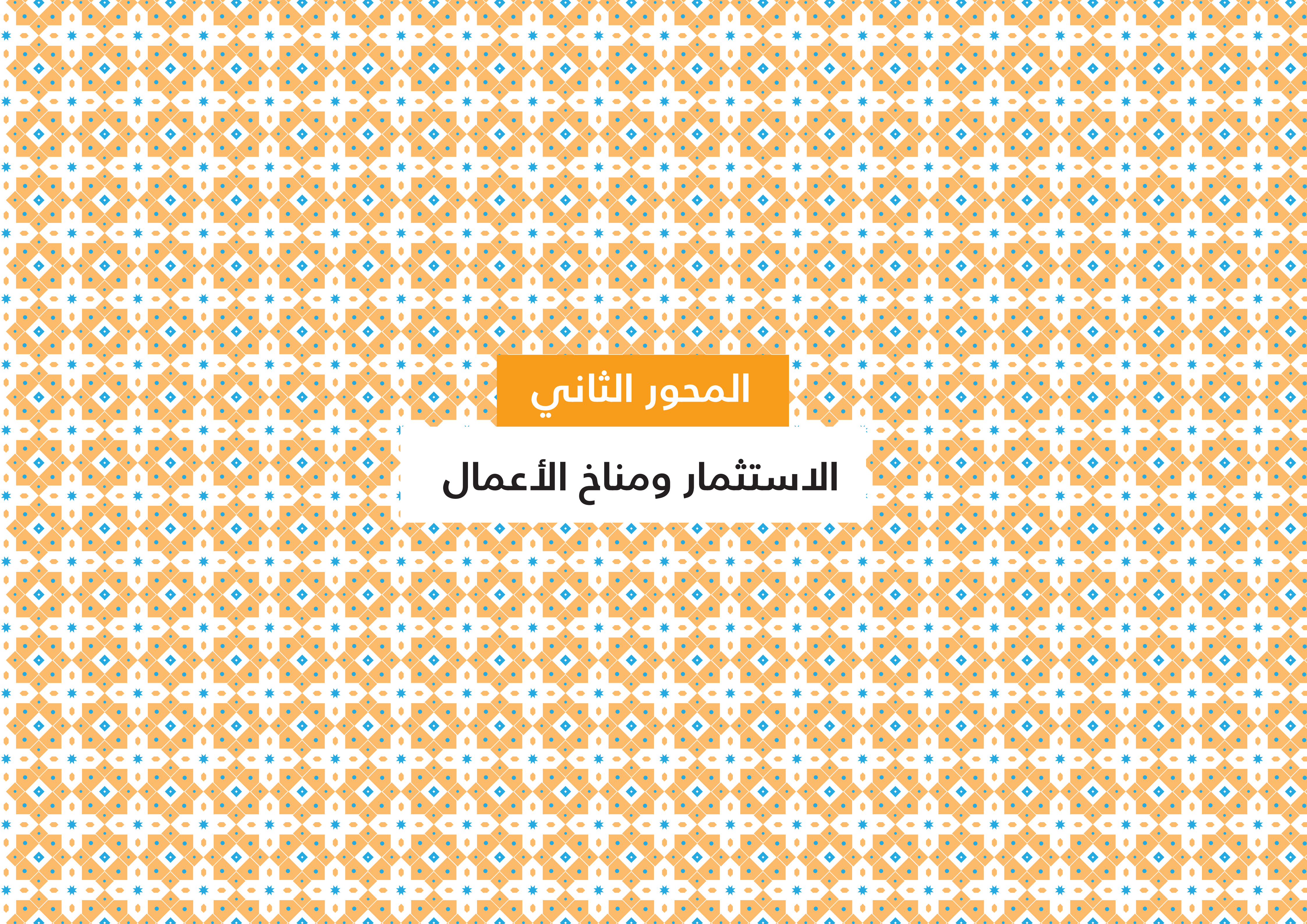
ولئن استعادت جلّ الأنشطة الاقتصادية حيويتها بنسب قابلة لمزيد التحسين وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 79,05 % مقارنة بسنة 2011 وما يحمله من دلالات على تحسن في مناخ الأعمال كما يبرزه ذلك تقرير وكالة موديز الصادر في سبتمبر 2012 والذي رتب تونس في '' درجة الاستثمار''، وكذلك الجهود الهامة المبذولة من طرف الحكومة لتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة، فإن إمكانية خلق فرص العمل لا تستطيع في أي حال من الأحوال امتصاص أكثر من 3% سنويا من مستوى البطالة في الظرف الحالي. ويعد الانتقال إلى مستوى نمو أعلى هو الحل للحد من البطالة في تونس، ولا يمكن تحقيق ذلك النمو إلا بعد إجراء تغييرات هيكلية في نظام الإنتاج على المديين المتوسط والبعيد.

وفي ما يتعلق بالتضخم والعجز التجاري كعناصر رئيسية للتحليل الاقتصادي الكلي، فقد استقرت استقر معدل نسبة التضخم خلال سنة 2012 في حدود 5.6 % وتعود هذه الضغوط التضخمية لعدة أساب منها انزلاق الدينار مقابل الدولار واليورو (على التوالي، 2,03 و1,57)، وكذلك لسياسة الاستباق للأعوان الاقتصاديين

(مؤسّسات، أفراد) وارتفاع أسعار البضائع المستوردة وتنامي التجارة و مسالك التوزيع الموازية. وبناء على ذلك، فقد اتسع العجز التجاري خلال سنة 2012 وبلغ نسبة %7,5 مقابل %6.4 خلال نفس الفترة من 2011 نتيجة توسع العجز الناجم على ارتفاع نسق الواردات (%14.1) الذي تجاوز نسق الصادرات (%6.3) و إن سجّل هذا التفاوت تقلصا خلال شهر نوفمبر بفضل تصاعد نسق الصادرات (%34.4) هذا الشهر بنسبة تفوق نسق نمو الواردات (%20.1).

كما تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي من العملة قد ارتفع إلى مستوى 115 يوما بفضل ازدياد مستوى الاستثمار الأجنبي. مع الاشارة إلى أنّ تقرير موديز بين أن هذا الاحتياطي حتّى عندما كان في مستوى 96 يوم يجعل الوضعية «مريحة بما يكفي» لأنه يتجاوز حجم الالتزامات (ثلاثة أشهر). لكن ذلك لا يحجب الضرورة من تحسين إدارة نظام الصرف. من 2012 وبلغ نسبة %7,5 مقابل %6.4 خلال نفس الفترة من 2011 نتيجة توسع العجز الناجم على ارتفاع نسق الواردات (%14.1) الذي تجاوز نسق الصادرات (%6.3) لكن هذا التفاوت بدأ يتقلّص خلال شهر نوفمبر وذلك بفضل تصاعد نسق الصادرات (%34.4) هذا الشهر بنسبة تفوق نسق نمو الواردات (%20.1).

كما تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي من العملة قد ارتفع إلى مستوى 115 يوما بفضل ازدياد مستوى الاستثمار الأجنبي. وقد أيد ذلك تقرير موديز الذي بين أن هذا الاحتياطي (عندما كان في مستوى 96 يوم) يجعل الوضعية «مريحة بما يكفي» لأنه يتجاوز قيمة الالتزامات (ثلاثة أشهر). ومع ذلك، فإن تحسين إدارة نظام الصرف يبقى أمرا ضروريا.



المحور الثاني

الاستثمار ومناخ الأعمال

المحور الثاني : الاستثمار ومناخ الأعمال

اتسمت سنة 2012 باستعادة نسق الاستثمار الجملي للمنحى التصاعدي ليُفرز تطوّرا يتوقع أن يبلغ 13,5% في نهاية السنة الحالية بعد تراجع بحوالي 10% في سنة 2011 شمل جل القطاعات وخاصة منها قطاع صناعات التكرير (-46%) والكيمياء (-35,5%) والمناجم (-53%) والخدمات (-8,2%). وترجع هذه الانتعاشة النسبية بالخصوص إلى الدفع الاستثنائي للاستثمار العمومي خلال هذه السنة وكذلك الاستثمار الخارجي وذلك خاصة في القطاعات التي شملها التراجع خلال سنة 2011 .

كما اقترن التحسن في حجم الاستثمار الجملي بين 2011 و2012 (من 14,1 مليار.د إلى 15,9 مليار.د) باستعادة القطاع الصّناعي نسقه التصاعدي، إذ سجّلت الاستثمارات المنجزة لسنة 2012 في قطاع الصناعات المعملية نسبة نموّ نـاهـزت 6.5 % إذ ارتفعت من 1231.2 م.د سنة 2011 إلى1311.2 م.د سنة 2012. ومن ذلك فقد ارتفعت الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية إلى مستوى 334م.د بنسبة نمو ناهزت 6.3% كما سجل قطاع مواد البناء استثمارات بحوالي 196 م.د محققا بذلك نموا ايجابيا بـ 4.2 % فيما حقق قطاع الصناعات الغذائية نموا بـ 6.2 % باستثمارات بلغت 321 م.د وكذلك الشأن بالنسبة للصناعات الكيميائية التي استقطبت استثمارات بحوالي 128.5 م.د أي بنمو يقدر بـ 3.7 %. وتطورت أيضا الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعات المختـلفـة بنسبة 24 % لتصل إلى حوالي 210 م.د.

وفي المقابل تراجعت الاستثمارات المنجزة في كل من قطاع النسيج والملابس (-9 %) لتنحصر في مستوى 109.6 م.د وقطاع الجلود والأحذية (-6.1%) لتبلغ 12.3 م.د.

وبالتوازي فقد ارتفع عدد المشاريع الجملية من 2062 سنة 2011 إلى 2239 سنة 2012 بنسب متفاوتة حيث تراوحت بين 7 مشاريع إضافية بالنسبة لكل من قطاع الصناعات الكيميائية وقطاع الجلود والاحذية و 54 مشروع إضافي بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية.

ويُنتظر تحقيق تطور في نسبة استثمار من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مرورا من 21,5% في نهاية 2011 إلى 22,4% في موفى سنة 2012.

1 - الاستثمار العمومي : ركيزة هامة للإنتعاش الاقتصادي

يُجسم تطور الاستثمار العمومي المجهود الاستثنائي الذي ضمنته الحكومة بالميزانية التكميلية للدولة لسنة 2012 في مستوى نفقات التنمية التي ارتفعت من 4726,6 م.د إلى 6400 م.د أي بنسبة 32% ، وذلك لاستيعاب مشاريع إضافية في مجالات البنية التحتية وتحسين ظروف العيش والتجهيزات الجماعية تم تحديدها عقب الاستشارات المنجزة في الغرض برعاية من الحكومة ومشاركة المجتمع المدني والهياكل الجهوية والمحلية.

ورغم الصعوبة الموضوعية المرتبطة بطاقة الإنجاز ومحدودية الفترة المتاحة لإنجاز أو لانطلاق إنجاز الـ6 آلاف مشروع المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2012، فقد قبلت الحكومة رهان تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لتمويل هذه المشاريع ومضاعفة عجز الميزانية بنحو مرة ونصف على ما كان مبرمجا بالميزانية الأصلية (6,6% مقابل 4,5%)، وذلك لتلبية حاجيات ملحة اعتبرتها ذات أولوية لبعض الفئات والمناطق في مرحلة أولى، في انتظار إرساء استراتيجية متكاملة للنهوض بالجهات الأقل نموا ودفع التنمية بها خاصة عبر إنشاء أقطاب صناعية وخدماتية مُهيكلة ذات قيمة مضافة عالية تراعي خصوصيات الجهات المعنية وتستقطب طلبات التشغيل بها. ولهذا اعتمدت الحكومة في هذه المرحلة الاستثمار أساسا في البنى التحتية الداعمة للأنشطة الاقتصادية في قطاعات النقل والصناعة والفلاحة والتكنولوجيا لتهيئة المحيط الملائم لاستقطاب المشاريع المنتجة والمشغّلة.

وللإسراع في إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة ، تم إدخال بعض التعديلات على منظومة الصفقات العمومية في اتجاه التقليص من آجال طلبات العروض وتبسيط الإجراءات للإسراع في الإنجاز.

كما بادرت الحكومة بوضع إطار تنظيمي لمزيد تنسيق متابعة تنفيذ المشاريع خاصة بالجهات، ومن ذلك إقرار اعتماد آلية عقود البرامج بين رئيس الحكومة والوزراء والولاة تضبط التزام الأطراف برزنامة تنفيذ محددة وتقييم مستمر لنسق الإنجاز ووضع نظام متابعة للمشاريع العمومية تحت إشراف الوحدة المركزية للمتابعة المحدثة برئاسة الحكومة بالاشتراك مع الوزارات والجهات المعنية، مع إحداث وحدات تصرف حسب الأهداف جديدة لإنجاز مشاريع كبرى خاصة في البنية الأساسية.

ولئن تضافرت الجهود مركزيا وجهويا لاستحثاث الانجاز ورغم التفعيل المباشر لبعض الإصلاحات العاجلة للتبسيط والضغط على الآجال قصد تدارك تأخر

المصادقة على الميزانية وانطلاق تنفيذها الذي كان بداية من ماي 2012، إلا أن النتائج لم ترتق إلى المستوى المأمول حيث لم يتجاوز مؤشر نسبة استهلاك اعتمادات الدفع الموزعة ونسبة تقدم تنفيذ المشاريع إلى المستويات المبرمجة والأسباب متعددة من أهمّها:

- المسائل العقارية المتصلة بصبغة العقارات أو باعتراض بعض المواطنين على استغلال الأراضي أو المقاطع الحيوية في تزويد المشاريع بالمواد الإنشائية، وهي مسائل تتسم بالتعقيد والحساسية وتستوجب معالجتها تنسيقا كبيرا بين عديد المتدخلين ومفاوضات طويلة.
- الاضطرابات الاجتماعية التي عطلت سير العمل بالمقاولات والمؤسسات وخارجها للمطالبة بتحسين أوضاع العاملين وبالتشغيل المباشر ضمن تلك المقاولات في بعض المناطق المعنية بمسارات المشاريع أو بمواقعها.
- تقلص عرض إنجاز المشاريع بسبب الوضع المالي لبعض المقاولات والذي حال دون مشاركتها في المناقصات، وذلك رغم إجراءات التعويض والمساندة الظرفية التي تم وضعها خلال سنة 2011 .

ورغم الضغوط الزمنية للإنجاز، فقد اعتمدت الحكومة مبدأ الحوار والتفاوض لمعالجة المشاكل التي أربكت لفترات متفاوتة تقدم الإنجاز مع التدرج في تطبيق القانون ضد المُخلّين بالمصلحة العامة.

إصلاح منظومة الصفقات العمومية

مثّل إصلاح منظومة الصفقات العمومية أحد أبرز عناصر برنامج المساندة في الإدماج الإجتماعي وفي الإنتقال (PAIST). وتم في هذا الإطار إحداث لجنة وطنية للتنسيق و المتابعة تتكون من جميع المتدخلين في مجال الصفقات العمومية (كبار المشترين العموميّين ومن مراقبين عموميّين وجامعيّين وممثّلين عن القطاع الخاص وعن المجتمع المدني) و تولت اللجنة العليا للصفقات العمومية رئاسة أعمال هذه اللجنة.

و قامت اللجنة بتقييم المنظومة التونسيّة للصفقات بإعتماد منهجية OCDE/ DAC وتولت تقديم جملة من التوصيات في إطار برنامج عمل يمكن إختزالها في ما يلي:

الإطار القانوني و الترتيبي :

ضرورة تدعيم الإطار القانوني والترتيبي وجعله مستجيبا لمتطلّبات الحوكمة الرشيدة .

تمكين الهياكل التي تتصرّف في الصفقات العموميّة وتلك التي تراقبها من الآليّات الضروريّة لتحقيق الأهداف المرجوّة من هذه المنظومة.

الإطار المؤسّساتي و قدرة التصرّف في الصفقات العموميّة :

- تمكين هياكل الرقابة و التدقيق من بسط رقابتهم بكلّ استقلالية.
- تدعيم صلاحيّات المشترين العموميّين وتعزيز قدرتهم في التصرّف في الصفقات العموميّة.

طرق الإقتناءات والممارسات في الصفقات العموميّة :

- النظر في إعادة تنظيم طرق التصرّف في الموارد البشريّة والماديّة
- إضفاء مزيد من المرونة و الشفافيّة والفاعليّة بخصوص آليّات فض النزاعات

النزاهة والشفافيّة في الصفقات العموميّة :

- إعادة تنظيم مختلف الهياكل التي من صلاحيّتها ممارسة رقابة على الصفقات العموميّة أو تقديم استشارات أو تطوير منظومة الصفقات العموميّة وتحديد صلاحيّاتها ووظائفها بكلّ دقّة.
- مراجعة طرق الطعن وآليّات فضّ النزاعات في الصفقات العموميّة سواء كانت إداريّة أو قضائيّة وضمان استقلاليتها عن المشتري العمومي سواء من الناحية الهيكليّة أو الوظيفيّة.

هذا و قد تمت المصادقة على برنامج العمل المقترح على الحكومة في جلسة عمل وزارية انعقدت يوم 24 أوت 2012، و يتم حاليا إعداد الوثائق المرجعية لإختيار خبراء مختصين سوف تعهد إليهم مهام إعداد إطار قانوني و ترتيبي جديد للصفقات العمومية.

منظومة الشراءات العمومية على الخط :

في إطار التعاون الثنائي بين تونس وجمهورية كوريا الجنوبية و على إثر إمضاء مذكرة تفاهم بين الجانبين التونسي والكوري بتاريخ 8 جويلية 2011 لانجاز مشروع الشراءات العمومية على الخط e-procurment يتم تمويله عن طريق هبة من الوكالة الكورية للتعاون الدولي بقيمة 75, مليون دولار، تم الشروع في انجاز المشروع بداية من شهر جانفي 2012 و تسهر اللجنة العليا للصفقات على تسيير و متابعة انجاز المشروع بمختلف مكوناته و بالتنسيق مع مختلف المتدخلين و المواقع النموذجية و مواقع الربط الخارجي.

و قد بلغت نسبة تقدم إنجاز هذا المشروع حوالي 90 % إلى غاية 15 نوفمبر 2012 ومن المنتظر الشروع في استغلال هذه المنظومة خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 وذلك بالنسبة لثمانية مشترين عموميين (وزارات و منشآت).

2 - الاستثمار الخاص المحلي والخارجي، سند أساسي للجهد العمومي

حقق الاستثمار الخاص تطورا إيجابيا منذ بداية السنة مقارنة بـ2011 حتى وإن لم يبلغ مستواه المسجل في السنوات السابقة التي تجاوز خلالها الـ50% من الاستثمار الجملي، إذ اقتصرت حصته لهذه السنة على نسبة 43% ، وتعتبر هذه الحصيلة إيجابية في ظل تواصل توتر الظرف الاقتصادي العالمي المؤثر على الطلب والتمويل واستمرار بعض التخوفات محليا بخصوص استقرار الوضع الأمني والاجتماعي.

أ - الصناعة :

سجّل القطاع الصناعي في مُجمله تطوّرا من حيث عدد المشاريع المصرح بها (4122 سنة 2012 مقابل3921 مشروع سنة 2011 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 5.1 %) بينما تراجعت إحداثات الشغل بنسبة 4.4 % وحجم الاستثمار بنسبة 1.4 % مقارنة بسنة 2011 (المصدر :نشرية وكالة النهوض بالصناعة والجديد / جانفي 2013).

كما ارتفع عدد المؤسسات المصرح بها لدى الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد خلال الاحدى عشر الأشهر الأولى من سنة 2012 بنسبة 27% % 17.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011 وهو مؤشر يؤكد المنحى الإيجابي للاستثمار، لكن التوزيع يبقى بتركيز شبه كلي على المدن الكبرى والشريط الساحلي و إن كان ذلك مع تسجيل بوادر إيجابية ببعض الجهات مثل سيدي بوزيد وتطاوين7) عمليات تكوين بكل منهما(يستوجب دعمها وتطويرها توفير بنية أساسية ملائمة وتقريب الخدمات من المستثمرين لتيسير انتصابهم بالجهات خاصة ان عديد الجهات تحظى بتشجيعات تفاضلية في باب الاستثمار والتشغيل من قبل القطاع الخاصّ.

ب - الفلاحة و الصّيد البحري :

و في قطاع الفلاحة والصيد البحري صادقت وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية خلال سنة 2012 على 4560 عملية استثمار بقيمة جملية تقدر بـ 523.7 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ 2.8 % من حيث العدد و9.8 % من حيث الحجم مقارنة بسنة 2011 وهو ما مكّن من إحداث 5569 موطن شغل قار أي بنسبة تراجع تقدر بـ 2.1 %مقارنة بسنة 2011 . (المصدر: وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية)

تراجع معدّل قيمة الاستثمار للمشروع الواحد من 92 أ.د سنة 2011 إلى 86 أ.د سنة 2012 ويفسّر بالاستثمار في عمليات متوسطة إلى صغيرة الحجم وعدم المغامرة باستثمارات ضخمة في مشاريع جديدة في انتظار مزيد تحسّن مناخ الاستثمار لبعض الصعوبات في قطاعات إحياء الاراضي الدولية وتربية الأحياء المائية وتربية

الماشية لأسباب مختلفة منها تداعيات المصادرة والصعوبات الاجتماعية بالضيعات وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التمويل وتفعيل التدابير الوقائية المرتبطة بنشاط تربية الأحياء بهدف حماية البيئة.
تطوّر على مستوى 11 ولاية مقارنة بسنة 2011 تراوح بين 4.1% بولاية قفصة و80.9% بولاية القيروان وتراجع ظرفي على مستوى 4 ولايات (صفاقس وسيدي بوزيد وجندوبة وتطاوين) يُنتظر تداركه باعتبار عدد الملفات التي بصدد الدرس لدى المصالح الإدارية، فيما يبقى التراجع ببقية الولايات هيكليا بسبب ندرة الموارد المائية بالخصوص.

وتنكب وزارة الفلاحة حاليا على معالجة عدد من المسائل التي تعوق الاستثمار في القطاع على غرار المديونية والتمويل البنكي والمساعدات والدعم. وقد تم في هذا الإطار التنسيق مع وزارة المالية وإصدار منشور من الوزيرين المعنيين لمعالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري وفق مقتضيات قانون المالية لسنة 2012

الاستثمار في القطاع الفلاحي

يجسم التطور في الاستثمار الفلاحي تجاوب القطاع مع الدعم الهام للاستثمارات العمومية خاصة في الجهات الداخلية في مجالات الموارد المائية والمحافظة على المياه والتربة على غرار :

- مواصة إنجاز سدود الطين والمالح والدويميس (بنزرت) وسراط (الكاف) واستكمال إنجاز سدود الكبير والمولى (جندوبة) والحركة والقمقوم (بنزرت)

- تحويل مياه سدود الزياتين والحركة والقمقوم والطين والمالح والدويميس وتثليث قناة سجنان جومين مجردة.

- تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة بولاية منوبة ومواصلة انجاز مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب (توزر وقبلي وقابس) ومشروع تنمية المناطق الغابية بالشمال الغربي (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة) وكذلك مشروع تحسين الموارد الطبيعية (جندوبة والقصرين ومدنين).

- انطلاق أو مواصلة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات سليانة والقيروان وبنزرت وسيدي بوزيد فضلا عن القصرين والكاف.

وفي إطار معالجة المشاكل الخصوصية للقطاع والحد من تأثيرها على نموه والاستثمار به، تضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إجراءات للتقليص الجزئي من حجم المديونية في انتظار مزيد التعمق لإيجاد الحل الأمثل والنهائي لهذا الإشكال. وتمثلت هذه الإجراءات في:

- التخلي عن كامل مبالغ فوائض التأخير ونسبة من مبالغ الفوائض العادية على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي لا يفوق أصل مبلغها 10 أد للفلاح الواحد والتي أسندت على إعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود 50 م.د، وجدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.

- التخلي عن نسبة من مبالغ فوائض التأخير على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي يفوق أصل مبلغها 10 أ.د والمسندة على إعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود 20 م.د مع جدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.

وفي قطاع الصناعات التقليدية فقد استعاد حركيته وتميزت الفترة، بدفع نسق الاستثمار في القطاع حيث تم احداث حوالي 4.000 موطن شغل بحجم استثمار قدره 3,5 مليون دينار من قبل باعثين خواص إلى جانب استحثاث انجاز 26 مشروع جهوي (القرى الحرفية) باستثمارات جملية تناهز 26 مليون دينار لإحداث حوالي 1.000 موطن شغل جديد.

ج - السياحة :

النتائج الحاصلة إلى موفّى سنة 2012 :

الاجراءات :

- تم تنفيذ برنامج دعم عبر آليّة تقاسم المخاطر مع شركات الطّيران التونسية والأجنبية يهدف إلى دفع النقل الجوّي نحو الوجهة التونسية
- تنظيم منتدى دولي مع منظمة السياحة العالمية حول السياحة المتوسطية وانجاز حملات ترويجية مكثفة على أهم الأسواق المصدرة للسياح لتدعيم الوجهة التونسية.
- إمضاء العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي خاصة مع تركيا وروسيا وايطاليا ومنظمة السياحة العربية.

• تقرّر احداث بوابة جديدة للسياحة التونسية وربطها بأهم المواقع السياحية لدعم تموقع الوجهة التونسية على شبكة الانترنات وتم الشروع في ارساء قاعدة بيانات رقمية للسياحة التونسية.
• إمضاء ثلاث اتفاقيات مع وزارة الثقافة تهدف الى الرفع من منظومة السياحة الثقافية بالجهات الداخلية وتم اختيار 3 ولايات لاحتضان التجربة النموذجية لهذا البرنامج (الكاف، القصرين، سليانة)
• تم الشروع في مراجعة معايير التصنيف للمطاعم السياحية نحو تجديد التجديد والابتكار، وتم تكثيف حملات التفقد والرقابة والمساهمة في حملات وطنية وجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد.
• اعداد بعض مشاريع النصوص المتعلقة بالمواصفات الواجب احترامها في مؤسسات الإيواء المنضوية تحت منظومة السياحة الموازية، والمتعلقة بالنزل ذات الطابع المتميز والإقامات الريفية والاستضافات العائلية.
• ولمعالجة مديونية القطاع تقرر الشروع في اعداد مشروع قانون شركة تصرّف في الأصول من قبل لجنة فنية تضم عديد الوزارات المعنية ’ضافة ’لى البنك المركزي.
• تمت المصادقة خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم 10 جويلية 2012 على إحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لانجاز الخطة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية السياحة في أفق أوت 2016.

د - الاستثمار الخارجي و التعاون الدولي المالي و الفني :

انطلقت سنة 2012 بنَفسٍ جديد بعد الفترة العصيبة التي شهدتها سنة 2011 والتي انتهت بغلق 182 مؤسسة وفقدان استثمارات بـ57 م.د وحوالي 11 ألف موطن شغل، وذلك رغم الجهود المبذولة من قبل الإدارة لفض الإشكالات والإحاطة بهذه المؤسسات يوما بيوم.

بلغت الاستثمارات الخارجية خلال سنة 2012، 3079.5 م د (منها 2996.1 م د استثمارات مباشرة و 83.4 م د بعنوان الحافظة المالية) مقابل 1718.3 م د خلال نفس الفترة من سنة 2011 أي تطورا بنسبة 79.2%. وتتوزع الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال سنة 2012، 2996.1 م د موزعة كالآتي :

- **الطاقة 1378 م د**
- **الصناعات المعملية 532 م د**
- **السياحة والعقارات 77 م د**
- **الخدمات وقطاعات أخرى 1009 م د.**

	2010	2011	2012	نسبة التطور 11/12(%)
مجموع الاستثمارات (م.د)	2417.7	1718.3	3079.5	+79.2
منها استثمارات مباشرة (م.د)	2165	1615.9	2996.1	85.4+
(منها استثمارات محفظة أموال(م.د	252.7	102.4	83.4	-18.8

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

- مكّنت الاستثمارات الخارجية المباشرة من إحداث 10263 موطن شغل جديد خلال سنة 2012 منها 8944 موطن شغل بالصناعات المعملية،
- شهدت سنة 2012 دخول 123 مؤسسة أجنبية جديدة طور الإنتاج منها 85 مؤسسة في قطاع الصناعات المعملية والقيام بـ185 عملية توسعة وتطوير النشاط لمؤسسات أجنبية منتصبة منها 166 مؤسسة في الصناعات المعملية،
- تتبوأ فرنسا المرتبة الأولى بقائمة البلدان المحدثة للمشاريع التشغيلية بقيمة 388 م د ودولة قطر في قائمة مصادر التمويل الخارجي المباشر (دون اعتبار الطاقة بـ 784 م د (مشروعان الأول بقيمة 70 م د لاقتناء نزل بطبرقة والثاني في قطاع تكنولوجيات الاتصال)

وفي مستوى السوق المالية، بلغ حجم المعاملات من قبل الأجانب خلال التسعة أشهر المنقضية حوالي 360 م.د مقابل 295 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2011، محققة بذلك نسبة نموّ تقدر بـ 22,3%. وتشمل هذه الزيادة حجم العمليات المسجلة والاكتتابات مقابل تراجع في حجم الاستثمارات في أسواق البورصة وفي ذلك مؤشر على استمرار اهتمام رأس المال الأجنبي بالوجهة التونسية من خلال إجراء معاملات ثابتة.

3 - الإجراءات والإصلاحات لدفع الاستثمار

تمحورت أعمال الحكومة في مجال الاستثمار حول معالجة المؤثرات المباشرة على هذا القطاع ومن ذلك مناخ الأعمال والبنية التحتية وإجراءات الاستثمار. هذا إضافة إلى تكثيف العمل اليومي بمختلف هياكل الإحاطة والمساندة بالوزارات والمؤسسات وفي إطار العمل الحكومي المتعلق بمتابعة إنجاز المشاريع الجديدة وإسنادها التشجيعات القانونية ومساعدة المعطل منها على تخطي الصعوبات.

كما ركّزت الحكومة طيلة الفترة السابقة على طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب عبر لقاءات مباشرة لرئيس الحكومة ومختلف أعضاء الحكومة مع ممثلي العديد من الشركات الكبرى والمتوسطة العالمية والمحلية المنتصبة بتونس أو الراغبة في ذلك، والمساهمة في التظاهرات ذات العلاقة لتوضيح أهداف الحكومة في المجال ودعوة الاطراف الفاعلة إلى التعاون معها لتحقيقها. وبالتوازي، فقد قامت الحكومة بإعداد خطة للإصلاح التشريعي والمؤسساتي للاستثمار، إلا أن تشعب هيكلة المنظومة الحالية وتعدد المتدخلين فيها جعل وضع هيكلة مبسطة وموحدة رهين إصلاحات وتغييرات جذرية بكامل مكونات المنظومة وفترة زمنية أطول. كما تبينت الحاجة في تنفيذ هذه الخطة إلى مساندة فنية ومالية تم التوصل إلى تعبئتها وانطلاقها. وتتمثل أهم الإصلاحات المنجزة والمبرمجة للفترة القادمة في ما يلي :

أ - الإطار التشريعي والهيكلي للاستثمار

- استكمال مشروع القانون الإطاري المنظّم لصيغ الشراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ لتنشيط الاستثمارات المشتركة وفق مبدأ تقاسم المخاطر والمنافع لتعزيز قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع المهيكلة، وقد تمت استشارة المنظمات المهنية حول المشروع قبل أن يتمّ عرضه على المجلس الوطني التأسيسي و في إنتظار المصادقة عليه.

- الشروع بقيادة وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في مراجعة مجلّة تشجيع الاستثمارات. وقد تم للغرض إبرام اتفاقية لتقديم المساعدة الفنية مع المؤسسة الدولية للتمويل المتفرعة عن البنك العالمي.كما تقوم الوزارة في إطار هذه الأشغال بتشريك المنظمات والهيئات المهنية ومكاتب الدراسات والخبراء في أعمال اللجان المختصة لتركيز هيئة وطنيّة للاستثمار تؤمن مهمة المخاطب الوحيد للمستثمرين، ويجري العمل على بلورة التصور الكامل لتموقع هذه الهيئة في منظومة الاستثمار لتفادي كل أشكال الازدواجية والتداخل في المهام مع الهياكل القائمة وقد تمّ تخصيص المقرّ المركزي السابق لحزب التجمع الكائن بشارع محمد الخامس ليكون المقرّ الأساسي لهذه الهيئة.

- إقرار إطار هيكلي وتنظيمي خاصّ بالمشاريع الكبرى لدى كل من رئاسة الحكومة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي يشمل مراحل الإحاطة والدراسة والمصادقة والمتابعة لهذا الصنف من المشاريع.

ب - تحسين المناخ الاقتصادي للأعمال :

- إصلاح المنظومة الجبائية :

- تكريس المصالحة مع المطالبين بالأداء ومجابهة التهرب الجبائي من خلال إجراءات خصوصية بقانون المالية التكميلي لسنة 2012

- انطلاق أشغال الفرق الفنية لتقييم النظام الجبائي الحالي حسب أصناف الضرائب وتقديم أهم التوجهات والإصلاحات وذلك بالتوازي مع الأعمال المشتركة في هذا الإطار مع الهيئات الدولية وخاصة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شكل مساعدة فنية للقيام بتقييم كمي ونوعي للمنظومة الجبائية وتحديد انعكاساتها على الاستثمار والتشغيل والقدرة التنافسية وعلى مناخ الاستثمار بشكل عام وإكسائها بذلك المزيد من القدرة على مقاومة التهرب الجبائي وتكريس العدالة الجبائية.

تبسيط الإجراءات الإدارية :

انطلقت الحكومة في انجاز مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة خاصة بقطاع الاستثمار ويشمل الإصلاح المزمع القيام به 8 وزارات منها وزارة المالية التي أنجزت تجربة نموذجية بلغت مرحلة انجاز متقدمة جدّا.

- إصلاح قطاع التمويل :

- إحداث لجنة وطنية لتطوير الإطار التشريعي للمالية الإسلامية يغطي كل مجالات التمويل (المصرفي والمحاسبي والتأمين والاستثمار في رأس المال المخاطر)، اقترحت مشاريع قوانين تنظم مختلف هذه المجالات في ضوء الخيارات المتاحة بالاستئناس بالتجارب المقارنة مع الأخذ بعين الإعتبار واقع القطاع المصرفي التونسي.
- دراسة إحداث صندوق استثماري سيادي للتمويل في إطار تركيز الهيئة الوطنية للاستثمار .
- إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بإصلاح منظومة القرض الصغير.
- توسيع مجال آلية الضمان على القروض المسندة للباعثين الشبان.
- الانطلاق في إجراء مهمة تدقيق شامل للبنوك العمومية الهامة (الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي) والشركات الثمانية المتفرعة عنها تهدف لوضع خطة إعادة هيكلتها وتأهيلها.

- التنسيق مع البنك المركزي لتعزيز الصلابة المالية لمؤسسات القرض من خلال:

١. إصدار البنك منشورا بخصوص معايير التصرف الحذر يلزم البنوك باحترام نسبة دنيا لكفاية رأسمال سترتفع من 8% حاليا إلى 9 % في موفى 2013 وإلى 10 % في نهاية 2014 كما تضمن معايير صارمة لتوزيع المخاطر وإجبارية تكوين مدخرات جماعية على الديون غير المصنفة بصفة دائمة بالإضافة إلى سن تشاريع زجرية للمؤسسات التي لا تحترم هذه المعايير.

٢. إعداد دراسة لإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة إشكاليات المديونية البنكية وخاصة بالنسبة للقطاع السياحي .

٣. الانطلاق في تنفيذ التراتيب المتعلقة بتركيز قواعد الحوكمة في القطاع البنكي من خلال خاصّة تدعيم تركيبة مجالس الإدارة وإحداث لجان منبثقة عن هذه المجالس وتدعيم سياسة الإفصاح. وقد تم الوقوف على مدى تقدم مؤسسات القرض في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة مع بحث الحلول الكفيلة لتخطي الحواجز التي تحول دون تطبيق البنوك العمومية لقواعد الحوكمة.

- استكمال التراتيب المتعلقة بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وتيسير شروط تدخلاتها لتحسين التمويل ودعم التدخلات خاصّة بالجهات الدّاخلية.

الاستثمار في رأس مال التنمية خلال سنة 2012

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 الترخيص لتكوين 3 صناديق مشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية بمبلغ جملي قدره 160 م.د و صندوق مساعدة على الإنطلاق بمبلغ 1 م.د. كما تم تكوين شركتي استثمار ذات راس مال تنمية براس مال يبلغ 7 م.د.

و يبلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية :

- 27 صندوق مشترك للتوظيف ذات رأس مال تنمية بمبلغ 439 م.د.

_ 4 صناديق مساعدة على الإنطلاق بمبلغ 13 م.د.

ويبلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة 47 شركة بموارد تناهز 1100 م.د.

وبلغت المصادقات الجملية لمؤسسات رأس مال التنمية، خلال السداسي الأول لسنة 2012، مبلغ 59 م.د. تعلقت بـ161 مشروعا منها 65 مشروعا يتعلق بمناطق التنمية الجهوية. وينتظر أن تمكن هذه المشاريع من إيجاد 5929 موطن شغل. وبلغت الدفوعات الجملية لمؤسسات رأس مال التنمية مبلغ 26 م.د.

كما شهد السداسي الأول سنة 2012 المصادقة على 108 مشروعا منها 38 مشروع يتعلق بمناطق التنمية الجهوية. ومكنت هذه المشاريع من إيجاد 7551 موطن شغل.

ولمواكبة التعديلات التشريعية في مجال رأس مال التنمية شرعت هيئة السوق المالية في تعديل ترتيبها المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وذلك من خلال اختصار الآجال في منح التأشيرة لعمليات الترخيص الممنوحة لرأس مال التنمية عبر شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق الاستثمار ذات رأس مال تنمية.كما يشمل التعديل إضافة أحكام تساعد على مزيد توضيح شرط الخبرة المستوجبة لدى مسيري شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير من خلال التّفرقة بين شرط الخبرة المستوجبة لدى مسير بشركة تصرف تدير محافظ أوراق مالية متداولة بالسوق المالية ومسير بشركة تصرف تدير مؤسسات ناشطة في مجال رأس مال التنمية.

- تعبئة التمويلات الخارجية ودفع التعاون المالي الدولي :

سعت الحكومة إلى تعبئة الموارد المالية اللازمة ومزيد تنشيط التعاون الدولي المالي والفني لإنجاز برامج الإصلاح العاجلة والأخرى متوسطة المدى .ومن أبرز النتائج في هذا المجال:

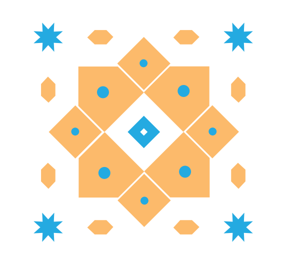
- إتمام الأشغال التحضيرية وانضمام تونس رسميا يوم 23 ماي 2012 لإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات، وهو إطار يسمح بدعم مساهمة الشركات الأجنبية في العمل التنموي لهذه البلدان على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

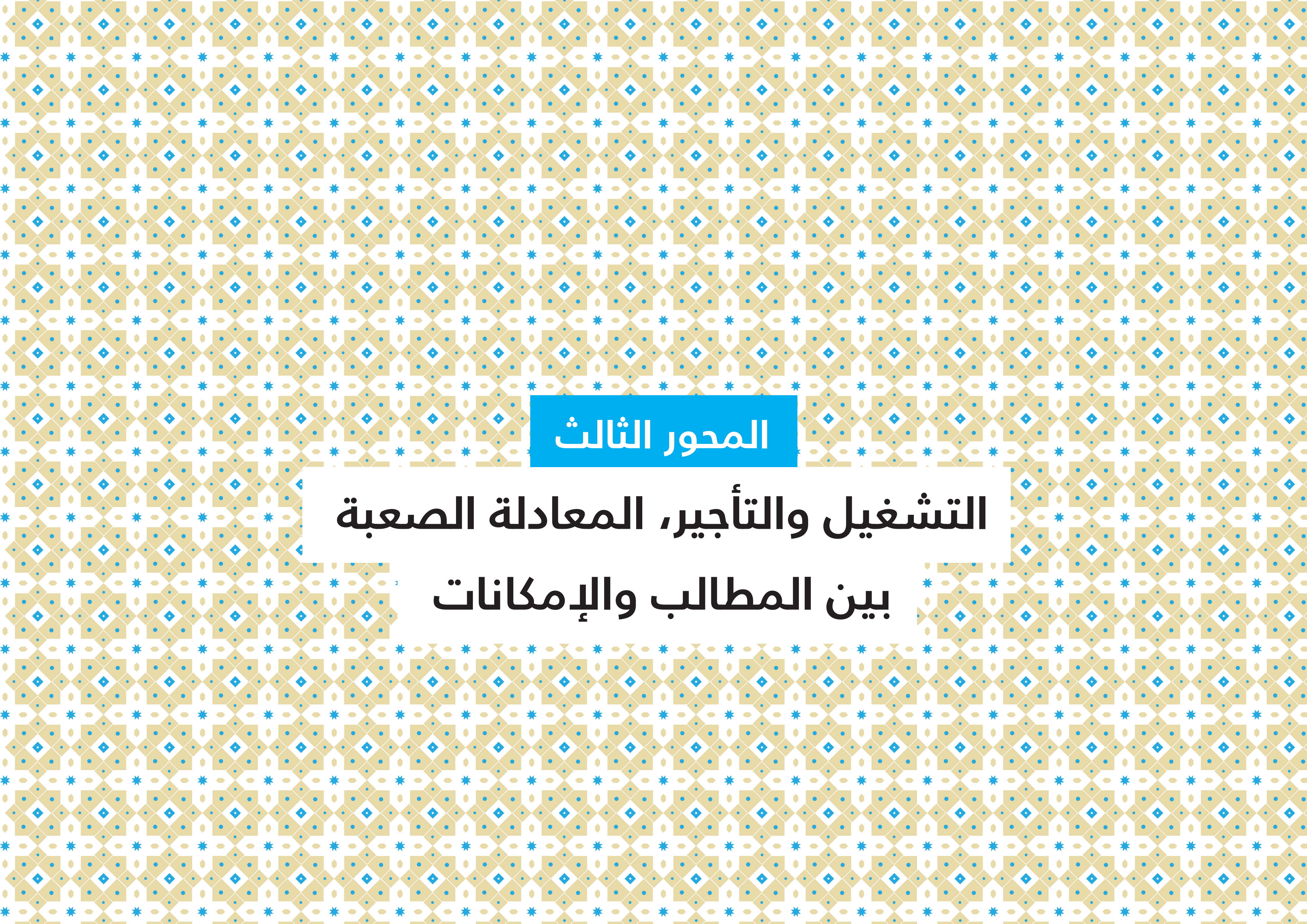
- إبرام الاتفاق مع كل من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج الثاني لدعم النشاط الاقتصادي (PARE2) بقيمة جملية تساوي 1224 مليون دولار والذي يتضمن إصلاحات شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشمل مجال الاستثمار والتمويل بمختلف أشكاله.

- تنشيط المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص برنامج عمل للفترة 2017-2013 انتهت بالإعلان عن الاتفاق على برنامج إرساء شراكة متميزة بين الجانبين تأخذ في الاعتبار التغيير الجوهري للحاجيات التونسية بعد جانفي 2011 في مستوى مجالات التعاون وحجم المساعدات المالية. ويشمل برنامج العمل بالخصوص الإصلاحات في باب الاستثمار والقطاع المصرفي والمالي وتحرير الخدمات وتأهيل قطاعات الإنتاج والقطاع الاجتماعي.

- إبرام مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عديد البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، قطر، الكويت، تركيا، اليابان، الصين...) لفتح الآفاق لتمويل مشاريع مشتركة أو للاستثمار الأجنبي المباشر(الطريق السيارة قابس مدنين، تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشراب، محطة الكهرباء بسوسة، مدّ شبكة نقل الغاز الطبيعي، تطوير منظومة التكوين المهني).

ويستمر العمل لاستكشاف المزيد من فرص الشراكة والاستثمار والتمويل ومن ذلك، دراسة مذكرة تفاهم للتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 2014-2012 تشمل عدة قطاعات ومجالات منها دعم المشاريع الصغرى والبنية التحتية والقطاع الخاص.





المحور الثالث

التشغيل والتأجير، المعادلة الصعبة بين المطالب والإمكانات

المحور الثالث :
التشغيل والتأجير، المعادلة الصعبة بين المطالب والإمكانات

لئن عملت الحكومة طيلة التسعة الأشهر الماضية على تنفيذ ما أمكن من البرامج التي التزمت بها، فإنّها لا تدعى بأنّها قد لبّت كلّ مطامح الشعب التونسي التي عبّر عنها خلال ثورته ولكنّها اجتهدت في تلبية هذه المطامح وفق ما هو متاح لها من إمكانيات وما توفر من ظروف اتسمت في أغلب الفترات بصعوبات وتحديات متعددة أمام التزايد المجحف للمطالب أضعف إلى حد كبير إمكانيات الدولة وأدت إلى تعطيل الدورة الإقتصادية وإنجاز المشاريع والإصلاحات المبرمجة.

وبصرف النظر عن هذه المشاكل فإن الحكومة ساعية في ما تبقى من الفترة الانتقالية إلى تحقيق أكثر ما يمكن من الإنجازات التي وعدت بها ضمن برنامجها وهي تأمل من كلّ الأطراف الاجتماعية والسياسية والمدنية تفهم الظروف التي تعمل ضمنها ومساعدتها في إطار من التوافق الوطني للمرور إلى المرحلة المقبلة بأقلّ الأضرار.

ومن أبرز الإنجازات التي شملت الشأن الإجتماعي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 ما يلي:

1 - في مجال التشغيل :

بينما كانت سنة 2011 متميزة بفقدان أكثر من 137 ألف موطن شغل وارتفاع نسبة البطالة إلى 18,9% (ث4)، فقد سجلت سنة 2012 انتعاشة ملحوظة حيث بلغ عدد مواطن الشغل الإضافية الجديدة حوالي 85 ألف موطن شغل جديد صافي دون اعتبار حالات سد الشغورات بسبب الإحالة على التقاعد أو الوفاة أو المغادرة التلقائية.

ونتيجة لذلك فقد تراجع عدد العاطلين عن العمل من709.7 ألف في الثلاثي الأول من سنة 2012 و 691,6 ألف في الثلاثي الثاني و665 ألفا في الثلاثي الثالث إلى 653.8 ألفا في الثلاثي الرابع من سنة 2012. كما تراجعت نسبة البطالة لتستقر في حدود 16.7 % في الثلاثي الرابع لسنة 2012 مقارنة بـ 17.0 % في الثلاثي الثالث من سنة 2012. ويمثل هذا التراجع أكثر من نقطتين مقارنة بالثلاثي الثالث لسنة 2011 (18,9%). أما على المستوى الإقليمي فقد تراجعت نسبة البطالة بأغلب جهات البلاد باستثناء جهات الشمال.

التطور الثلاثي لإحداثات الشغل بالألف ونسبة البطالة (%)

	2011	2012	المجموع 2012				
	ث 2	ث 4	ث 1	ث2	ث 3	ث4	
احداث الشغل (ألف)	137.6 -	30.9	36.4	24.5	11.3	12.9	85.1
نسبة البطالة (%)	18.3	18.9	18.1	17.6	17.0	16.7	

المصدر:المعهد الوطني للإحصاء

وتبقى هذه النتائج على أهميتها نسبية أمام تواصل الاختلال الهيكلي بين العرض والطلب ذلك أن الطاقة التشغيلية المتأتية من النمو محدودة فيما تشكو بعض القطاعات على غرار المقاولات والبناء والتجارة والميكانيك والتجهيز الصحي والفلاحة والتي تقدّر حاجياتها في بعض الدراسات بأكثر من 100 ألف عامل نقصا في اليد العاملة نتيجة عزوف العاطلين عنها وهو ما جعل بعض المؤسسات تطالب وزارة التشغيل بالترخيص لها لجلب يد عاملة أجنبية.

وما كانت هذه النتائج لتتحقق لولا الجهود المبذولة من قبل الدولة عبر الحوار والتفاوض والتحفيز في اتجاه المحافظة على مواطن الشغل ومساندة القطاعات التي شهدت اضطرابات وإسناد امتيازات جبائية ومالية للتشجيع على الانتداب بالقطاع الخاص. وذلك علاوة على ملاءمة المناخ الإجتماعي الذي تحسنت مؤشراته من سنة 2012 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية حيث سجل :

- انخفاض عدد الإضرابات بنسبة 8% بالمقارنة مع سنة 2011
- تراجع عدد العمال المشاركين في الإضرابات بنسبة 22% بالمقارنة مع سنة 2011
- تقلص عدد الأيام الضائعة بسبب الإضرابات بنسبة 22% بالمقارنة مع سنة 2011
- تراجع نسبة المشاركة في الإضرابات من 74% سنة 2011 إلى 56% سنة 2012

وتعتبر المطالبة بتحسين ظروف العمل والمطالبة بصرف الأجور وتوابعها أهم أسباب الإضرابات في سنة 2012.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدفع نسق التشغيل نخص بالذكر :

- تعديل برنامج «أمل » بإحداث برنامج « التشجيع على العمل » الذي يساعد على تحسين تشغيلية طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا وتحفيزهم على الانخراط الفعلي في مسار البحث عن شغل في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل.
- إسناد امتياز جديد يهدف إلى التشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال طرح المرابيح الخاضعة للضريبة وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بالنسبة للأجور المدفوعة بعنوان الانتدابات الجديدة لطالبي الشغل لأول مرة من قبل المؤسسات العاملة بالقطاعات المندرجة ضمن مجلة تشجيع الاستثمارات. وقد انطلق العمل بهذا الإمتياز منذ غرة افريل 2012 وسيتواصل إلى غاية 31 ديسمبر 2013.
- إصدار قانون جديد وظرفي للانتداب بالوظيفة العمومية (جوان 2012) سيشمل 25 ألف عامل وإطار يتم انتدابهم تدريجيا إلى موفى سنة 2012 ويعتمد مقاييس السن وسنة التخرج بالنسبة لـ 70% من المنتدبين والبقية حسب الكفاءة. كما يخول الانتداب الآلي بالوظيفة العمومية للمترشحين من عائلات شهداء وجرحى الثورة والمتمتعين بالعفو التشريعي العام والمعوقين استنادا إلى الأقدمية وطبقا لمقتضيات النظام الأساسي الخاص بهذه الفئات.
- تنظيم المؤتمر الوطني حول التشغيل لطرح الإشكاليات وبلورة التوجهات حول التشغيل إنخرطت فيه جميع الأطراف من سلط سياسية وخبراء وممثلين عن الأطراف الاجتماعية والمجتمع المدني وأفضى إلى إقتراح خطة عملية وإجراءات آنية للنهوض بالتشغيل، من ناحية، وإلى ضبط ملامح إستراتيجية متوسطة المدى في هذا المجال، من ناحية أخرى و هي في طور المناقشة في مستوى مختلف المعنيين.
- النهوض ببرنامج التعاون الفني. و في هذا الاطار تمكنت الوكالة التونسية للتعاون الفني خلال سنة 2012 من المساهمة في توظيف 2900 متعاونا للعمل بالخارج مقابل 2306 متعاونا خلال سنة 2011 أي بزيادة تقدر ب 25.8 % و تتوزع هذه الانتدابات على قطاعات التربية و التعليم و الرياضة و كذلك الصحة من إطارات طبية و شبه طبية بالاظافة الى قطاعي التجارة و التسويق. و قد حافظت البلدان العربية و خاصة الخليجية على مرتبتها في صدارة الجهات المنتدبة.

و لمزيد دفع هذا القطاع تمّ إعداد دراسة جدوى إحداث آلية مراجعة البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتشغيل قصد إضفاء مزيد النجاعة على تدخلاته. وتم إصدار الأمر عدد 2369 لسنة 2012 بتاريخ 16 أكتوبر 2012 بإحداث آليات جديدة : صك تحسين التشغيلية، و صك دعم التشغيل، وبرنامج دعم باعثي المؤسسات الصغرى، وبرنامج الشراكة مع الجهات للنهوض بالتشغيل.

- تكوين 5530 طالب شغل في ريادة الأعمال، بهدف إحداث مشاريعهم الخاصة. وقد بلغ عدد المشاريع المدروسة 5026 مشروع، وعدد المشاريع الممولة 1744 مشروع. كما تم تمويل إحداث المؤسسات الصغرى باعتمادات تبلغ 20 م.د .
- إبرام 123461 عقد لفائدة طالبي الشغل، 62.1% من العقود موجهة لحاملي شهادات التعليم العالي.

أهم الإصلاحات في سياسة التشغيل والتكوين

- تركيز خارطة طريق قطاعية للأنظمة المعلوماتية وهي تقوم على خطة قطاعية مفصّلة تتضمّن مختلف المشاريع المزمع إنجازها على المدى القريب والمتوسط، وسيتم الشروع في إنجاز الخطة في بداية سنة 2013.

- مراجعة وضعية المرصد الوطني للتشغيل والمهارات المكلف بمتابعة تطورات سوق الشغل وتقييم برامج وسياسات التشغيل والتكوين المهني في اتجاه مزيد تفعيل دوره كآلية مساعدة على أخذ القرار، وذلك من خلال صياغة هيكلة جديدة تضمن له الاستقلالية الإدراية والمالية،

- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإحداث هيكل تنسيق جهوي بالإضافة إلى 6 وكالات مناطق (agence de zone) لتفعيل التكامل داخل كل إقليم. وتعيين مستشاري تشغيل بكافة المعتمديات

- تقريب خدمات مصالح التشغيل إلى طالبي الشغل وأصحاب المؤسّسات والراغبين في إحداث مشاريعهم، وقد تم توفير 3 مكاتب جديدة بكل من غمراسن (ولاية تطاوين) وبئر الحفي (ولاية سيدي بوزيد) وتالة (ولاية القصرين).

- إرساء قاعدة بيانات موحدة للمنتفعين بالآلية 16 أمكن من خلالها توفير معطيات محينة للمنتفعين وتشكيل لجنة تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل بمشاركة ممثلين عن بعض الوزارات تكلف بضبط قوائم وملفات المؤهلين للتسوية في إطار برنامج على خمس سنوات وإحالة القوائم والملفات على

الهيئة العامة للوظيفة العمومية لإتمام إجراءات التسوية.

- الشروع في إصلاح منظومة التكوين المستمر وتركيز لجان إصلاح لإعادة هيكلة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية، ومراجعة الإطار القانوني الخاص بالتمويل، وإعداد تصور جديد للمنظومة في اتجاه تكريس حق التكوين والتعلم مدى الحياة وحق التكوين الفردي (Droit Individuel à la Formation)، إضافة إلى توسيع شبكة معاهد الترقية العليا للشغل.

- إجراء عملية تقييم معمقة لوضعية منظومة التكوين المهني هذا وقد وتم تنظيم مؤتمر وطني شاركت فيه مختلف الأطراف المعنية بالموارد البشرية والمنظمات المهنية وهياكل المجتمع المدني وخبراء جامعيين مكنت من تحديد التوجهات الإستراتجية ومحاور إصلاح المنظومة بما يخدم أهداف التنمية والتشغيل
- انجاز دراسات ميدانية خلال سنة 2012 من قبل الجهات شاركت فيها هياكل التنمية والمهنيين مكنت من:

١. تشخيص حاجيات سوق الشغل الجهوية من اليد العاملة المختصة
٢. تحديد مكونات مشاريع إعادة هيكلة مراكز التكوين بالجهات وبعث اختصاصات جديدة،

تصويب مشاريع التكوين المهني بدرجة أولى نحو المناطق الداخلية للبلاد ذات الأولوية التنموية: ترسيم 52 مشروعا جديدا في ميزانيتي 2012 و2013 لإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وإحداث مراكز جديدة وتطوير طاقة المبيتات وبالتالي مضاعفة مشاريع التكوين المهني المبرمجة والمرور من 50 مشروعا مرسما في ميزانية 2011 الى 102 مشروعا في ميزانية 2013.

- اعداد مشروع كراس شروط جديد يضبط شروط إحداث المؤسسات الخاصة للتكوين المهني ويضمن حدا أدنى من الجودة والجدية والنزاهة.
- النظر في مشروع لتنظيم وظيفة التفقد والتقييم البيداغوجي في اتجاه توحيد الجهة المكلفة والنظام الأساسي لسلك التفقد البيداغوجي بمنظومة التكوين المهني في القطاعين العمومي والخاص.
- انطلاق عمل لجنة متابعة تطبيق السلم الوطني للمهارات وتُعنى بالنظر في كافة المسائل المتعلقة بالشهادات التي تقدمها مختلف مكونات منظومة تنمية الموارد البشرية من تكوين وتربية وتعليم عال وتعلّم مدى الحياة وجعلها متفاعلة مع تطوّر المهارات في كافة قطاعات الإنتاج وطنيا وإقليميا ودوليا وخاصة فيما يتعلق بشفافية المهارات وتنقل الكفاءات للخارج.

- الانتفاع بالمساندة الفنية والمالية الموجهة لتأهيل المنظومة على غرار :

١. قرض بـ 27 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية وقرض بـ 16 مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية لتنفيذ برنامج تطوير جهاز التكوين المهني بولايات غرب وجنوب البلاد التونسية يتضمن إعادة هيكلة وبعث 12 مركزا للتكوين المهني بولايات الكاف وجندوبة وقفصة وسيدي بوزيد وتطاوين وقبلي.

٢. هبة من الحكومة الألمانية بقيمة 8 مليون أورو لإحداث قاعدات تكوين في اختصاصات متنوعة تشمل 9 مراكز تكوين مهني. بالتعاون مع مؤسسة SEQUA الألمانية

٣. هبة من الاتحاد الأوروبي تقدر ب65 مليون أورو لدعم برنامج دعم قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي من أجل تحسين التشغيلية.

٤. مساعدة فنية من مؤسسة ETF الأوروبية بولاية مدنين ومن جهة PACA الفرنسية بولاية القصرين لتنفيذ مشاريع تعزيز دور الجهة في قيادة منظومة التكوين المهني وتجربتها

- تحفيز الشبان على الالتحاق بمراكز التكوين المهني من خلال :

١. تنظير 187 وتصنيف 317 شهادة وطنية ومعادلة 43 شهادة أجنبية والمصادقة على قرابة 5000 شهادة إثبات كفاءة مهنية،

٢. إقامة ندوات إقليمية وأيام تحسيسية وإعلامية بهدف التعريف بمنظومة التكوين المهني أفضت إلى ترسيم 22,137 ألف خلال شهر سبتمبر من جملة 29,833 ألف موطن تكوين مبرمج. كما تم تكوين 30 مستشار إعلام وتوجيه حول المبادئ الأساسية لعملية الإعلام والتوجيه والمرافقة للمتربصين بمراكز التكوين المهني.

في إطار تطوير وتسويق خدمات منظومة التكوين على المستوى الدولي تم تنظيم دورات تكوينية لمجموعات من اطارات تكوين من الفيتنام و الكامرون ودولة دجيبوتي وسلطنة عمان .

- الهجرة والتعاون الفني:

- تنفيذ مشروع التعاون مع المفوّضية الأوروبية حول «تطوير مهنية مصالح التشغيل العمومية بكل من تونس ومصر والجزائر والمغرب وموريتانيا في مجال التصرف في الهجرة المهنية » TEAM الذي تموّله المفوّضية ويشرف عليه قطب التشغيل بفرنسا.
- انتقاء ما بين 100 و120 مهندس لمتابعة تكوين في اللغة الألمانية لمدة 5 أشهر في إطار اتفاقية التعاون في مجال الهجرة مع الوكالة الألمانية للتنمية GIZ لفائدة مهندسين في اختصاصات محددة، تتوج بإبرام عقود عمل بمؤسسات ألمانية.
- إمضاء إتفاقية مع البنك الدولي لإنجاز مشروع بولاية جندوبة بكلفة تقدر بـ 4,3 مليون دينار في الفترة 2013-2014 يهدف إلى تمكين أحد أفراد الأسر ذات الدخل الضعيف من مورد رزق لمدة محدّدة . وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الموجودة بولاية جندوبة.
- إبرام مذكرة تفاهم في مجال التشغيل والتدريب المهني بين وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة العمل والتأهيل الليبية في مارس 2012، وإلحاق (02)

مستشاري تشغيل بالقنصلية التونسية بطرابلس لاستكشاف فرص الشغل. كما تم إمضاء مذكرة تفاهم بين تونس وسويسرا في مجال الهجرة في 11 جوان 2012 تمكن من توظيف الشبان المهنيين التونسيين بسويسرا.

- تكوين لجنة للنظر في مراجعة الاتفاق الإطاري التونسي الفرنسي في مجال التصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة وذلك قصد تجسيم فرص التوظيف بفرنسا التي يتيحها هذا الاتفاق.

- تقريب عروض الشغل بكل من قطر وليبيا بالكفاءات التونسية الراغبة بالعمل بالخارج عبر البدء في تنفيذ برنامج الربط الإلكتروني بين وزارة التكوين المهني والتشغيل من جهة وكل من وزارة العمل والتأهيل الليبية ووزارة العمل القطرية.

- إبرام اتفاقية بين الوكالة الوطنية للتشغيل والمنظمة العالمية للهجرة OIM تهدف إلى إعادة إدماج المهاجرين العائدين إختياريا من سويسرا وذلك بمساعدتهم على إحداث مشاريع لحسابهم الخاص، وتمكينهم من هبة تسند من طرف الجانب السويسري تتراوح بين 5000 أ.د و 20 أ.د.

- إبرام 7 اتفاقيات شراكة مع جمعيات المعطلين عن العمل بهدف تكوين الباحثين عن شغل في تقنيات البحث عن شغل وتشخيص الحاجيات من التكوين التكميلي أو التحويلي.

2 - في مجال تنظيم العلاقات المهنية وتحسين ظروف العمل:

واجهت الحكومة منذ انتصابها طلبات متعددة من الأعوان والنقابات بتسوية أوضاع سابقة في مستوى التأجير أو القوانين الأساسية وغيرها من الحقوق اتصف بعضها بالمبالغ فيه أو بغير العاجل في ضوء الإمكانيات المتاحة وترتيب الأولويات ولذلك تم اعتماد التدرج في دراسة الطلبات وقد تسنى إلى حد الآن على المستوى الترتيبي:

- الإمضاء خلال شهر أكتوبر 2012 على الاتفاقية المشتركة القطاعية لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين التي تدخل حيز التنفيذ في شهر جانفي من سنة 2013. وتضبط هذه الاتفاقية العلاقات المهنية بين جمعيات رعاية الأشخاص حاملي الإعاقة وأعوانها من الجنسين العاملين بصفة قارة في كافة جمعيات رعاية الأشخاص حاملي الإعاقة والمراكز والفروع التابعة لها، والبالغ عددهم حوالي 3500 عونا».

- التوصل لاتفاق يضبط أجور أعوان شركات البيئة حسب أصنافهم المهنية إلى حين إمضاء الاتّفاقية المشتركة الخاصّة ودخولها حيز التنفيذ والتي تشمل حوالي 10 آلاف عامل . مع الاتفاق على الاعتماد في الأثناء على عقود شغل نموذجية لمدة غير معيّنة خاصة بكلّ صنف (التنفيذ، التسيير، الإطارات) تمّ التأشير عليها من الأطراف الاجتماعية، وشرع في العمل بها. وتنظم هذه العقود العلاقة الشغلية بين الأعوان المعنيين وشركات البيئة وذلك الى حين خضوعهم الى الاتفاقية المشتركة الخاصة بشركات البيئة بعد دخولها حيز التنفيذ.»

- مصادقة الحكومة والإحالة للمجلس الوطني التأسيسي لـ 3 اتفاقيات عمل دولية، وتشمل تباعا الاتّفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية، والاتّفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية، والاتّفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية.

-إرساء عقد اجتماعي لإمضائه من قبل الأطراف الاجتماعية في 14 جانفي 2013 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية لعيد الثورة، و من محاوره الأساسية العلاقات المهنية والعمل اللائق والتغطية الاجتماعية وسياسات التشغيل والتكوين المهني والنّمو الاقتصادي والتنمية الجهوية.

- جرد أحكام مجلة الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية التي تحتاج للمراجعة وهي تتعلق خصوصا بتوضيح مهام وتنظيم مصالح ومجامع طب الشغل وتفعيل هياكل الحوار.

- مراجعة أو إعداد نصوص ترتيبية تتناول موجبات السلامة المهنية وحماية صحة العمال بحضائر البناء والاشغال العامة (مشروع أمر) والقواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل بالمؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل (مشروع أمر) وتحيين قائمة جداول الأمراض المهنية (مشروع قرار مشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية والصحة العمومية).

- الشروع في تنفيذ اتفاقية التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي من خلال المنظمة الفرنسية GIP INTERNATIONAL والمنظمة الالمانية GVG منذ شهر ماي 2012 لمساعدة مؤسساتنا الوطنية المتخصصة والمتدخلة في مجال الصحة والسلامة المهنية على الرفع من كفاءاتها وقدراتها الطبية والفنية والمساهمة في تطوير منظومتنا التشريعية في هذا المجال. ويهدف برنامج التعاون الى التقليص من حوادث الشغل وإعداد خارطة وطنية للأخطار المهنية لضبط أولويات التدخل في مجال الوقاية ووضع استراتيجية وطنية للتصرف في الأخطار المهنية.

3 - المفاوضات الإجتماعية والزيادات في الأجور

في إطار إعادة الاعتبار للعمل والحاجة الملحة لمزيد البذل والعطاء لتحقيق أهداف التنمية وضمان العمل اللائق والعيش الكريم للمواطن التونسي والرفع من مقدرته الشرائية، أقرت الحكومة بعض الإجراءات وانطلقت في مفاوضات بالقطاعين الخاص والعام تمخضت عنها :

- الترفيع في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن والأجر الأدنى الفلاحي المضمون بنسبة 5.5 %, والترفيع في منحة النقل بـ 6.112 د في الشهر بالنسبة للخالصين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن.

- تنظير الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن تدريجيا، حيث يتمّ إسناد الفارق بين الأجرين على دفعتين متساويتين، الأولى بداية من أوّل جويلية 2012، والثانية بداية من أوّل ديسمبر 2012، ليصبح بعدها الأجر الأدنى الفلاحي المضمون منظّرا كلّيا بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن.

- إمضاء الاتفاق حول الزيادات في الوظيفة العمومية يوم 15 أوت 2012 يتضمن إقرار الزيادة بـ70د على قسطين متساوي ين أولهما ابتداء من جويلية 2012 والثاني ابتداء من جانفي 2013.

- الالتزام في المفاوضات القطاعية بعدم تقديم طلبات لها انعكاس مالي (ما عدى الترقيات)، وبالنسبة لوزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية الالتزام بما جاء في الاتفاق العام للوظيفة العمومية،

- إمضاء اتفاق الزيادات في الأجور والمنح في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية بالقطاع الخاص، بإقرار زيادة في الأجور والمنح بعنوان سنة 2012 بـ 6% مع الترفيع في منحة النقل لكافة العمال بـ 10 د في الشهر».

- إمضاء اتفاق الزيادات في الأجور في قطاع المنشآت العمومية الذي يشمل 134 مؤسسة ومنشأة عمومية تشغل أكثر من 120 ألف عون عمومي والذي يقضي بالزيادة في الأجور بنسبة 6% مع مراعاة خصوصيات بعض المؤسسات والمنشآت التي تعاني صعوبات مالية.



المحور الرابع

التنمية الجهوية لتدارك عمق الفجوة والتدرج نحو التوازن

المحور الرابع :
التنمية الجهوية لتدارك عمق الفجوة والتدرج نحو التوازن

باعتبار أن جل البرامج والخطط التي رسمتها الحكومة لفترة توليها القيادة تصب في خانة العدالة بين التونسيين والتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الجهات والفئات (التنمية الاجتماعية، التشغيل، الاستثمار العمومي والخاص، ..)، فإنه سيتم في هذا الباب التركيز لإبراز مجهود الاستثمار المباشر للدولة لدعم مختلف البنى التحتية بكافة الجهات وعلى المنهجية المتبعة لإعادة الاعتبار للجهة كعنصر فاعل في الخيارات الوطنية.

1 - ميزانيّة 2012 و التأسيس لدعم البنية الأساسية بالجهات

انتهجت الحكومة في تحديد ميزانية التنمية سياسة تشاركية تهدف إلى إرساء اللبنة الأولى لنمط تنموي جديد يقوم على الحوكمة المحلية والجهوية بتحقيق التفاعل بين كلّ الأطراف من سلط جهوية ونواب الشعب ومنظمات مهنية وجمعيات تنموية وغيرها. ورغم الضغوط الزمنية فقد حرصت الحكومة على أن تنطلق التجربة بمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 وكانت فرصة لتساهم كل ولاية بمكوناتها السابق ذكرها في رسم وتحديد حاجياتها ومتطلباتها التنموية.

وقد سُجلت عدة نقائص في منهجية المقاربة الجهوية لاعتبارات عدّة منها حداثة التجربة وعدم تهيئ الجهات والنقص في التأطير التنموي المحلي مع كثرة الطلبات التي ولئن كانت مشروعة إلا أنها غير قابلة لإدراجها كلها إلا في إطار مخطط تنموي متكامل وجديد على مدى أطول يهدف إلى بلوغ تنمية عادلة وشاملة ومندمجة. ولهذا، فقد شرعت الحكومة من خلال وزارة التنمية الجهوية والتخطيط في العديد من الإصلاحات على المستوى التشريعي والإجرائي الداعم لنمط تنموي تشاركي بهدف:

- تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من تنمية غير عادلة بين الجهات والفئات وتهميش للأحياء وسط المدن الكبرى والمدن المتاخمة لها.

- الأخذ بعين الاعتبار الميزات التفاضلية لكلّ جهة أو ولاية والتي من شأنهما أن تشكل قاعدة أساسية لاستحثاث نسق النمو ومجابهة إشكاليات التفاوت الجهوي.
- استثمار البعد الجهوي والمحلي ضمن إستراتيجية تنموية وطنية متكاملة ترسى اقتصادا وطنيا قويا يكون فيه البعد المحلي عنصر دفع لا عنصر تشتت للجهد التنموي وفرص الاستثمار.

وقد مكنت هذه التجربة رغم حداثتها ونقائصها من تشخيص مجموعة من المشاريع العمومية العاجلة لهذه السنة وذلك في ظل صعوبات كبرى رافقت التحكيم والخيارات النهائية. وتم اختيار 4118 مشروعا جديدا (دون احتساب المشاريع السابقة والمتواصلة) بكلفة جمليّة تقدّر بحوالي 4552 م.د وحظيت ولايات الشمال الغربي والوسط والوسط الشرقي والجنوب بـ 2257 مشروعا تنمويا جديدا .

ورغم الإجراءات الخصوصية التي اتخذتها الحكومة لتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية إلا أنّ هذه الاخيرة تخضع في تنفيذها إلى مراحل أساسية وأهمها الدراسات الفنية والمالية لتحديد مستلزماتها. واعتبارا لكون المشاريع المضافة كانت استجابة لطلبات غير مبرمجة فذلك ما يفسر النسبة الهامة من المشاريع طور الدرس مثلما يبينه الجدول التالي :

النتائج المسجلة خلال سنة 2012

مشاريع بصدد الدراسة	مشاريع بصدد طلب العــروض	مشاريع بصدد الإنجاز	مشاريع انتهت				
العدد	الكلفة (م.د)	العدد	الكلفة (م.د)	العدد	الكلفة (م.د)	العدد	الكلفة (م.د)
1863	2254	1524	1262	2437	4194	1298	1440

المصدر:وزارة التنمية الجهوية والتخطيط

نسبة استهلاك الاعتمادات تراجعت بالمقارنة بمستوى سنة 2011 وقد لا يكون سبب الانطلاق المتأخر في تنفيذ الميزانية بالمقارنة مع السنة الفارطة كاف لتبرير ذلك بحكم صعوبة الظروف التي كانت سائدة كذلك في 2011، لكن الموضوع قد يكون راجعا في جزء منه للمضايقات والعراقيل غير المتوقعة التي تعترض تنفيذ عديد المشاريع في مختلف المناطق بسبب الظروف الأمنية المهتزة من حين لآخر . وتعمل الحكومة يوميا على أن يكون التأخير في الإنجاز ظرفيا خاصة أن هذه المشاريع هي في مجملها تهدف إلى تحسين لظروف العيش أو تؤسس مشاريع تنموية.

- وفي ما يلي بعض نماذج للمشاريع التي أدرجت بالميزانية لسنة 2012 لدفع التنمية بالجهات و التي هي بصدد الدراسة أو التنفيذ ومدى تقدم إنجازها وأسباب تعطلها:

أ - في مجال البنية التحتية:

- بداية أشغال 7 مشاريع كبرى على طول 42 كلم بقيمة 103 م.د .
- إنطلاق أشغال تهذيب 358 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية بقيمة 143 م د.
- انطلاق أشغال تطوير 160 كلم من الشبكة المرقمة بـ5 ولايات بقيمة 75 م د.
- انطلاق إنجاز تدعيم 274 كلم من الطرقات المرقمة بـ6 ولايات بكلفة 48 م د.
- انطلاق أشغال تعبيد وصيانة 2400 كلم من المسالك الريفية بكلفة 190 م د.
- انطلاق ومواصلة أشغال تهيئة 760 كلم من المسالك الريفية ب 23 ولاية بكلفة 143,4 م.د.
- انطلاق 12 مشروع لإصلاح الانزلاقات بقيمة 70 م.د، والإعداد ل 5 مشاريع إضافية في نفس المجال تفوق 15 م.د.
- تقدّم أشغال التغليف السطحي للطرقات المرقمة التي تشمل 1009 كلم بنسبة 53% عامّة. وقد انتهت الاشغال ب 8 ولايات ويتواصل الإنجاز ب 10 ولايات أخرى بنسب تقدم تناهز50% ولم تنطلق الأشغال ب 5 ولايات، مع إدراج الصفقة ضمن برنامج صيانة المسالك الريفية بالنسبة لولاية أخرى.
- انطلاق دراسات الطريق السيارة بوسالم- الحدود الجزائرية.
- انطلاق ومواصلة دراسة تهيئة 1750 كلم من المسالك الريفية.
- انطلاق دراسة مضاعفة الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة والطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان.
- إنطلاق 8 مشاريع جديدة للحماية من الفيضانات بكلفة 26,3 م.د و 7 مشاريع لصيانة المنشآت بكلفة 3.14 م.د والإنطلاق في دراسات لحماية 10 مدن من الفيضانات بكلفة 0,99 م.د.

ب - في مجال البنية الأساسية الصناعية:

- تكوين شركتي تصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بكل من الكاف وسيدي بوزيد باغلبية عمومية، فيما يتم استكمال إجراءات تكوين شركة التّصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر.

- إنتهاء الأشغال لانجاز 26 منطقة على مساحة 863 هك

- 14 مناطق تنمية جهوية تمسح 292 هك :الكريب و بوعرادة و سيدي بوزيد لسودة و الزريبة 3 و الغريبة ومدنين تاجرة و قبلي القلعة و الكاف واد الرمل و جندوبة الإرتياح و توزر و السبيخة 1 و قفصة و المتلوي و الزريبة 4 (القسط الأول).
- 12 مناطق شريط ساحلي تمسح 571 هك : العقبة2 و البكري والمحمدية ، برج السدرية و سيدي علي الحطاب و الفجة التوسعة و منزل عبد الرحمان و النفيضة 3 و المنستير الساحلين ،المحرس و الجم و قربة .

- إنطلاق الأشغال لإنجاز 8 مناطق على مساحة 296 هك

- 06 مناطق تنمية جهوية تمسح 134 هك : سجنان و باجة بوتفاحة و بنقردان و تطاوين الخبطة و القصرين 2 و قفصة العقيلة
- 02 مناطق شريط ساحلي تمسح 162 هك : أوتيك و العزيب
-

- الإعداد لإعلان طلب العروض الخاص بالأشغال لـ 09 مناطق على مساحة 213هك

- 04 مناطق تنمية جهوية تمسح 83 هك : الزريبة 4 (قسط ثاني) و منزل شاكر و القصرين (قسط ثاني) و سبيطلة .
- 05 مناطق شريط ساحلي تمسح 130 هك : بني خلاد و تاكلسة و قرمبالية و كندار 2 و بوفيشة توسعة.

- تقدم الدراسات بـ23 منطقة تمسح 1079 هك.

ج - في القطاع الفلاحي:

- بلغت الاعتمادات المخصصة للقطاع الفلاحي ضمن ميزانية الدولة 980 م.د خصص 90% منها للجهات و50% لأشغال السدود والمياه السطحية والآبار.

وسجل إلى موفى سبتمبر 2012 فتح نسبة 40 % من اعتمادات التعهد (392,6 م.د من جملة 980,3 م.د) و48 % من اعتمادات الدفع (368,5 م.د من جملة 763,7 م.د) المرسمة لوزارة الفلاحة.

- وبلغ العدد الجملي للمشاريع الفلاحية المتواصلة 830 مشروعا بكلفة جملية بحوالي 382 م.د. أما عدد المشاريع المتعطلة حاليا بالقطاع فيبلغ 119 مشروعا

بكلفة بـ 46.3 م.د مقابل 192 مشروعا بكلفة بـ 144 م.د في بداية شهر أفريل من سنة 2012. وتتلخص أهم الصعوبات في ما يلي:

- اعتراض المواطنين بنسبة 53 %.
- إشكاليات مع المقاولات (إخلال بالالتزمات- عدم وجود مقاولات) بنسبة 29 % مما أدى إلى إعادة طلبات العروض عدة مرات.
- مشاكل عقارية بنسبة 5 % (صبغة العقارات، ملكيّة غير واضحة...).
- نقص في المواد الاولية بنسبة 4 %.
- عدم الربط من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بنسبة 5 %.

- في مجال البيئة والتنمية المستديمة :

أسندت الأولوية في هذا المجال إلى مقاومة التلوث وتركيز المنشآت الكفيلة بالمحافظة على المحيط المباشر للمواطن في كل الجهات وتحسين ظروف العيش وتوفير مقومات التنمية بالجهات وذلك في إطار مخطط طويل المدى يعتمد مختلف المقاربات الاقتصادية والجغرافية والحقوقية للتنمية المستديمة. ومن أبرز البرامج والمشاريع التي تم الانطلاق في تنفيذها والتي ستنبني عليها برمجة السنة القادمة في اتجاه تعزيزها وتوسيعها:

- الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير وخاصة بالولايات ذات نسب الربط المنخفضة لتقريبها من المعدل الوطني، وهي المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي، وذلك بتركيز شبكة يناهز طولها 450 كلم وإنجاز 6 محطات تطهير جديدة. وقد تم انجاز 160 كلم من القنوات وانهاء إنجاز محطة التطهير بالنفيضة/هرقلة وتتراوح نسبة إنجاز بقية المحطات الأخرى من 80 الى 95 %.
- إعداد دراسة فنية ومؤسساتية لتحديد برنامج للتدخل بالمدن الصغرى التي لا يتجاوز عدد سكانها 10 آلاف ساكن (وتخص 80 بلدية) للرفع من عدد البلديات المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير والبالغ عددها حاليا 165.
- تأهيل ومضاعفة طاقة 15 منشأة لمعالجة المياه المستعملة التي بلغت طاقتها القصوى بكل من نابل وقرمبالية ومنزل بوزلفة وسيدي بوعلي والمكنين وصيادة والوردانين والساحلين والمهدية وقصور الساف والجم والقصرين وسيدي بوزيد والمحرص ونفطة.
- الإنتهاء من تطهير 32 حيا شعبيا ومواصلة أشغال 20 حيا شعبيا وإنطلاق أشغال 15 حيّا شعبيا ؛
- انطلاق الدراسة الفنية المتعلقة بانجاز محطات التطهير الخصوصية بالمناطق الصناعية باوتيك والنفيضة وحوض وادى الباى والمكنين وصفاقس والمنستير وبنزرت

ومجاز الباب و بئر القصعة.

- الانتهاء من المرحلة الاولى (تشخيص الوضع الحالى للمناطق الريفية ذات السكن المجمع) والمرحلة الثانية (تحديد الكلفة) للدراسة المتعلقة بالتقييم الفنى والمؤسساتى لتطهير المناطق الريفية ذات السكن المجمع وحاليا يتم مناقشة المرحلة الثالثة المتعلقة باقتراح طرق التصرف بالوسط الريفى فى مجال التطهير؛
- الانتهاء من المرحلة الاولى من الدراسة التقييمية للبرنامج الوطنى لتطهير الاحياء الشعبية وتحديد أولويات التدخل المستقبلية.
- مواصلة تدعيم منظومة التصرّف في النفايات بالمناطق الدّاخلية وذات الأولوية (سليانة وجندوبة والكاف وباجة وسيدي بوزيد وقفصة والقصرين وتطاوين وقبلّي) بالإضافة إلى مواصلة غلق وتهيئة المصبات العشوائية بالنسبة للمناطق المعنية بإنجاز المصبات المراقبة عند دخولها حيز الإستغلال،
- تدعيم منظومة التصرّف في النفايات بالمجالس القروية وذلك عن طريق إنجاز مصبّات تحويل بهذه المناطق،
- مواصلة انجاز أشغال مراكز خزن وتحويل النفايات الخاصّة والصناعية ببنزرت وصفاقس وقابس نظرا للأهمية القصوى لمعالجتها وذلك بالرغم من غلق وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصّة بجرادو من قبل متساكني الجهة (والأمر من أنظار القضاء) ،
-

- تواصل دعم المنظومات الوطنية مثل التصرف في النفايات القابلة للتثمين والرسكلة على غرار النفايات البلاستيكية وزيوت التشحيم المستعملة والبطاريات والحاشدات المستعملة، إلى جانب الشروع في بعض المنظومات الجديدة على غرار التصرف في النفايات الكهربائية والالكترونية والتصرف الأمثل في هياكل السيارات المستعملة. هذا مع الإعداد لوضع منظومة للتصرّف في نفايات الهدم والبناء، اعتبارا لما تشكوه البلاد من تراكم متزايد لهذا النوع من النفايات وللحد منها.

- مشاريع وبرامج لتكريس التنمية المستديمة :

- التوقيع على إعلان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول النمو الاخضر لسنة 2009بما يعبر عن إلتزام تونس بتحقيق التحول التدريجي نحو نموذج الإقتصاد الأخضر وفق ما جاء بتقرير المنظمة حول السياسات الإستثمارية الوطنية وبما يؤكد أهمية مراجعة السياسات البيئية وفق ما جاء ببرنامج الحكومة لسنة 2012 من خلال اللجوء لخبرات المنظمة في هذا الشأن وفق ما تم الإتفاق عليه كشرط أساسي للتوقيع على إعلانها حول النمو الاخضر مع النظر في إمكانية دعمها لتركيز مركز الإمتياز حول الإقتصاد الأخضر.
- النظر في المخطط الوطني للشراءات العمومية المستديمة، وتتجه النية لعرض مقترحات على الحكومة للمصادقة عليها وذلك حول تحديث منظومة الشراء العمومي لإدراج التنمية المستديمة

- بعث مشاريع في مجال التثمين الطّاقي للنفايات العضوية وتعتبر هذه المشاريع ذات أهمية بالغة في مجال التشغيل الأخضر.
- تدعيم مقاربات التنمية المستديمة بتحديث نظم المعلومات وتيسير سبل نفاذ العموم للمعلومة البيئية والمشاركة في إتخاذ القرار وتطوير التشريعات البيئية والمضي قدما في تكريس المقاربات التشاركية لكل فعاليات المجتمع المدني ومنها بالخصوص القطاع الخاص والجمعيات والنقابات ومؤسسات البحث العلمي من خلال الإنطلاق في إنجاز الميثاق الوطني للتنمية المستديمة والعمل على تعبئة القدرات والخبرات للإنتقال نحو الإقتصاد الاخضر وإستشراف السياسات البيئية المستقبلية بما يخدم أهداف النمو الإقتصادي المستديم وفرص الإرتقاء الإجتماعي والرفاه الإنساني.

- **في المجال الصحي:**

ترتفع جملة المشاريع المبرمجة في البناءات 257 مشروعا بكلفة تناهز 205 مليون دينار. وتمت برمجة اقتناء تجهيزات طبية بكلفة 57,5 م.د تم تسلّم ما قيمته 42,2 م.د وتشمل تجهيزات ثقيلة وتجديد لتجهيزات في مختلف الاختصاصات.
وفي إطار سعيها لتوفير طبّ الاختصاص بالمناطق الداخلية التّي لا تتوفّر بها بعض الإختصاصات الطبيّة تعمل الوزارة في الوقت الراهن على تفعيل اتفاقيات الشراكة بين الأقسام الاستشفائية بالمؤسسات العمومية للصحة ونظيرتها بالمستشفيات الجهوية والمحلية وذلك بالتوازي مع الآليات الأخرى التي سيتم اعتمادها لمجابهة النقص في عدد الأطباء المختصّين اللذين يباشرون بتلك الجهات كتوزيع أطباء الاختصاص المنتدبين حديثا حسب حاجيات المستشفيات الجهوية بمراكز الولايات.

2 - متابعة المبادرة الخاصة بمناطق التنمية الجهوية

تراجعت الاستثمارات المصرح بها في مناطق التنمية الجهوية بنسبة 12 % خلال الإحدى عشر شهرا الأولى من سنة 2012 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 بنسبة 4.3 % خلال سنة 2012 لتبلغ 1609م.د مقابل 1680.9م د سنة 2011 (حسب نشرية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2012.)
حيث تراجعت قيمة الإستثمارات من 1518.5 م.د إلى 1336 م.د)حسب نشرية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لشهر ديسمبر 2012 (كما تراجع عدد المشاريع من 691 مشروعا) 11 شهرا 2011 (الى 666 مشروعا) 11 شهر 2012 (كما تراجعت مواطن الشغل المزمع احداثها من 14878 موطن شغل) 11 شهرا 2011 (الى 9252 موطن شغل (11 شهرا 2012).
ويفسر تراجع هذه النتائج بتقلص نوايا الاستثمارات في بعض الولايات خاصة منها صفاقس وجندوبة وسيدي بوزيد وقابس. مقابل زيادات في حجم الاستثمار المصرح به فى كلّ من ولاية القيروان وزغوان ومدنين والكاف وتطاوين وقبلي وقفصة.

حيث تراجعت قيمة الإستثمارات من 1518.5 م.د إلى 1336 م.د (حسب نشرية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لشهر ديسمبر 2012)

كما تراجع عدد المشاريع المصرح بها من 1227 مشروعا سنة 2011 الى1214 مشروعا سنة 2012 وتراجعت كذلك مواطن الشغل المزمع إحداثها من 36491 موطن شغل سنة 2011 إلى 30718 سنة 2012 بنسبة 15.8 %.

وفي نطاق تعزيز صلة الحوار والتشاور التي انتهجتها الحكومة لاستحثاث نسق التنمية بالجهات والإسراع في إنجاز المشاريع العمومية المتواصلة منها والجديدة وتعديل الخيارات أخذا بالاعتبار للحاجيات المتأكدة للجهات وخاصة الداخلية منها، تم تخصيص سلسلة من جلسات الحوار والمجالس الوزارية لعدد من الولايات بإشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور العديد من الوزراء وكبار المسؤولين بأجهزة الدولة تمخضت عنها قرارات شملت إجراءات لدفع الاستثمارات والمشاريع الخاصة وتحسين الوضع العام في قطاعات الصحة والبنية التحتية والبيئة والصناعة. وتم إلى موفى ديسمبر النظر في وضعية 7 ولايات وهي بالترتيب سيدي بوزيد وسليانة وجندوبة والقصرين وتطاوين و القيروان و قفصة. وتسعى الحكومة لتعميم هذا التمشي على باقي الولايات حسب الحاجة و الاولويات، مع تفعيل متابعة مكثفة للقرارات المتخذة.

3 - الإصلاحات المؤسساتية

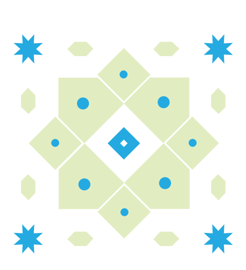
بادرت الحكومة في مستوى التسيير الجهوي بإدخال حركة على الولاة نظرا لتوسع حالات انعدام الاستقرار في بعض الولايات وعجز المباشرين منهم على التحكم في الاوضاع أو لرغبتهم في التخلي عن مهامهم. وحيث تعطلت ما بعد 2011 جل الأجهزة التنفيذية بالولايات وخاصة المجالس الجهوية والنيابات الخصوصية للبلديات وبعض الإدارات الفنية والمصالح الامنية، بما جعل الامور تتفاقم بخصوص المخالفات للقانون والتعدي على حقوق الأشخاص وعلى الممتلكات وتفشي التظاهر العشوائي والبناء الفوضوي وتهريب السلع والأشخاص والإجرام وتعاطي المخدرات وانتشار الفضلات بكل المناطق، كان على الحكومة التدخل المباشر عبر تنقل أعضائها لبعض هذه الجهات للتحاور مع الممثلين عن مختلف الأطراف بها قصد تسوية الأوضاع وفك الاعتصامات. وبالتوازي مع ذلك تم :

- تجديد أو التمديد في فترة نشاط النيابات الخصوصية بالبلديات بالتشاور والتوافق مع ممثلي الجهة بالمجلس الوطني التأسيسي وأطراف المجتمع المدني الفاعلة بالجهة وإصدار النصوص المتعلقة بذلك، مع تخصيص اعتمادات هامة ودعم مالي استثنائي للبلديات حتى تتمكن من مجابهة تداعيات الوضع الاستثنائي وتخفيف وطأته على توازناتها المالية ومواصلة نشاطها بصفة طبيعية.
- تركيز النيابات الخصوصية للمجالس الجهوية بكافة الولايات مع التوجه نحو تركيبة تتماشى والظرف الذي تعيشه البلاد وتهدف إلى الإسراع بدفع العمل التنموي بالجهات.
- إعادة تأهيل المؤسسات الجهوية التي تم الاعتداء عليها بالحرق والتهشيم (مدارس ومراكز أمن وقباضات مالية ومستشفيات...) ووضع كل الإمكانيات لاستعادة

نشاطها،

كما سعت الحكومة إلى تدعيم التعاون مع بعض الشركاء الاستراتيجيين من خلال إيجاد العديد من الفرص لتوفير دعم مالي وفني من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية لفائدة الجماعات العمومية المحلية ومختلف المؤسسات على مستوى الجهات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي انتظار إرساء القواعد الجديدة للتصرف داخل الجهات وعلاقاتها في ما بينها وبالسلط المركزية والذي سيتم الخوض فيه في مستوى الخيارات الوطنية للنظام السياسي لتونس ما بعد 14 جانفي 2011، فقد انطلقت الحكومة في دراسة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الإدارة المركزية والجهات ومتطلباتها التنظيمية والمادية وآليات المتابعة والمساءلة المترتبة عنها .





المحور الخامس

سياسات اجتماعية للتدرج نحو العدالة والتكافؤ

المحور الخامس :
سياسات اجتماعية للتدرج نحو العدالة والتكافؤ

1 – في باب التضامن والإحاطة والتوازن الاجتماعي

ركزت الحكومة في هذا الشأن على معالجة الأوضاع الأكثر صعوبة ومقاومة الفقر وتعزيز البرامج الموجهة للعائلات المعوزة واتخاذ الإجراءات إضافية لتوفير موارد رزق. وشملت التدخلات السريعة بالخصوص :

- الترفيع في عدد المنح المالية المباشرة بـ50 ألف منحة ليبلغ العدد الجملي للمنتفعين 235 ألف منحة مع تمكينها من مجانية العلاج. وبلغ الاعتماد الجملي المخصص لهذا البرنامج 268 م د.
- تمكين المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة من منحهم بداية من مارس 2012 بالمقدار الأساسي الجديد الذي رفع من 70 إلى 100 د شهريا مع التّرفيع في هذا المبلغ إلى 130 د للعائلات الّتي لها أبناء في سنّ الدّراسة وبها 3 أبناء.

- تخصيص اعتماد قدره 37 م.د لتمويل البرامج التالية:

١. برنامج المساعدات بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر باعتماد جملي بلغ 14 م.د بعنوان 2012 وبمنحة قدرها 75 د للعائلة الواحدة تمّ صرفها لفائدة المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.
٢. برنامج المساعدات المالية بمناسبة العودة المدرسية والجامعية باعتماد جملي قدره 14 م.د بعنوان 2012، وتشمل المساعدات 333 ألف تلميذ و40 ألف طالب بمبلغ قدره 30 دينار للتلميذ و100 دينار للطالب الواحد وقد شرعت وزارة الشؤون الإجتماعية في صرف هذه المساعدات بداية من يوم 17 سبتمبر 2012.
٣. برنامج مساعدات عيد الإضحى لفائدة المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة باعتماد قدره 9 م.د وبمقدار 40 د للعائلة الواحدة.

ولمزيد ترشيد المساعدات بتوجيهها لمستحقيها دون غيرهم فقد تم الشروع في تجسيم قرار «إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل

من خلال إنجاز نظام معلوماتي ومراجعة شاملة للعائلات المنتفعة بالإعانة المالية المباشرة وبطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة. وباعتبار أهمية هذا المشروع في استهداف المعنيين بالبرامج الإجتماعية، ستوفر ميزانية الدولة كافة المستلزمات المادية لإنجازه.

وتكريسا لمبدأ التكافؤ بين مكونات المجتمع والعدالة الاجتماعية، فقد اتخذت الحكومة إجراءات لتحسين ظروف العيش وتدعيم الإحاطة بمختلف الفئات وخاصة منها ذات الحاجيات الخاصة ومن ذلك:

- قطاع المسنين :

- الترفيع في منحة الشيخوخة من 70 إلى 100 دينار شهريا، ومضاعفة عدد المنتفعين بها من 4500 إلى 10000 مسن.
- برمجة إحداث 8 فرق متنقلة للعناية بالمسنين بكامل جهات الجمهورية، وانتداب 54 عون إحاطة حياتية.
- إعداد برنامج المتقاعد النشيط للإستفادة من خبرة الكفاءات الوطنية المتطوعة.
- إحداث 06 نواد نهارية لكبار السن بالمناطق التي تفتقر إلى مثل هذه النوادي.
- تلقيح 900 مسنا ومسنة وتقديم مساعدات عينية لـ 1450 مسنا وعائلاتهم لوقايتهم من تداعيات موجة البرد بالتنسيق مع الجمعيات العاملة في المجال ودعمها.
- انتداب 47 عون إحاطة حياتية للعمل بمراكز رعاية المسنين.
- تنظيم الملتقى الوطني الخامس للجمعيات العاملة في مجال المسنين حول كيفية تطوير العمل الجمعياتي ومزيد تفعيله في النهوض بكبار السن.
- إعداد مشروع كراس شروط يتعلق بإحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن،
- إبرام 33 اتفاقية شراكة وعقد برنامج مع الجمعيات العاملة في المجال حول الإحاطة والعناية بالمسنين وخاصة المعوزين منهم،
- إبرام اتفاقية تعاون مع الجمعية التونسية لصحة الفم والأسنان بالمنستير حول انجاز طواقم أسنان لكل المقيمات والمقيمين بمراكز رعاية المسنين،

- قطاع الطفولة :

باعتبار ما تبين مما تعانيه هذه الفئة من نقص في العناية، خاصة بالمناطق الداخلية، وافتقارها للخدمات والمرافق الخصوصية من رياض أطفال وكتاتيب ومؤسسات التعليم التحضيري، واعتبارا لخطورة ذلك على إنجاح مسار بناء مجتمع متوزان وسليم، فقد وضعت الحكومة إجراءات عاجلة لتحسين الوضع ومن

أهمها :

- تنظيم حملة «حماية أطفال الشوارع» بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية
- التصدي لرياض الأطفال الفوضوية المنضوية تحت الجمعيات والعمل على تعويض كراسات الشروط بالتراخيص .
- إحداث نوادي أطفال بالجهات الداخلية للبلاد.
- إصدار أدلة لتحسين العناية والرعاية للأطفال (طفولة مبكرة وأطفال فاقدي السند...)
- السعي لدسترة حقوق الطفل وإحداث هيئة مستقلة لحقوق الطفل.
- الشروع في تنقيح الأنظمة الأساسية لبعض أصناف الإطارات المشرفة على القطاع على غرار المربين والمنشطين برياض ونوادي الأطفال التابعين لوزارتي الداخلية والدفاع والأخصائيين النفسيين لمراكز ومركبات الطفولة والمنسقين الإداريين والماليين للمراكز المندمجة للطفولة.
- الشروع في إعداد مشروع قانون إطاري يتعلق بقطاع الطفولة وإعادة النظر في تنظيم مؤسسات الطفولة.
- دعم شبكة مؤسسات الوقاية والرعاية الإجتماعية بإحداث وتفعيل الدخول في نشاط 16 مؤسسة تعنى بالفئات الهشة من الأطفال والمعوقين (مركز دفاع وإدماج إجتماعي، مراكز الرعاية الإجتماعية، وحدات عيش للطفولة الفاقدة للسند والمعوقين، مراكز نموذجية للتربية المختصة...).

ولتحسين نوعية الخدمات ومستوى الإحاطة وتقريبها من طالبيها، تولت الحكومة إقرار :

- تنفيذ برنامج لدعم الوحدات المحلية للنهوض الإجتماعي (تهيئة وتجهيز) بكلفة 1 م.د. والانطلاق في بناء 6 وحدات محلية للنهوض الإجتماعي في إطار دعم استقلاليتها .
- إعداد مشروع نظام أساسي جديد للأخصائيين الإجتماعيين يتلاءم مع الواقع المهني لهذه الفئة ويحدد المجالات الفنية لتدخلها.

- قطاع المرأة والأسرة:

ارتكزت الإصلاحات في هذا الإطار على تثبيت تموقع المرأة المحوري في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وتفعيل دورها في تحقق أهداف التوازن المجتمعي إلى جانب البحث في تنشيط دورها في الحياة السياسية. وشملت هذه الإصلاحات بالخصوص :

- الانطلاق من رصد أوضاع المرأة من خلال القيام بدراسات وبحوث علمية من قبل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة.
- إحداث مركز نموذجي لاحتضان المرأة المعنفة.

- إبرام اتفاقية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول إعادة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- اعتماد سياسة تثقيف وتواصل اجتماعي بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني.
- الشروع في تنظيم برامج تنفيذية للمرأة الريفية وللحرفيات.
- إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة الفلاحة خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.
- الشروع في تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي للأسر التي تمثل المرأة عائلها الوحيد في عشر ولايات ذات أولوية (زغوان، القصرين، الكاف، مدنين، قفصة، توزر، تطاوين، قبلي، القيروان، سيدي بوزيد) بالتنسيق مع الولاة بالجهات المذكورة وبتمويل من صندوق التعاون التونسي الإسباني.
- مشروع تأهيل فضاء الأسرة بالتعاون مع وزارات الشباب والرياضة والبيئة والداخلية.
- عقد اتفاقية شراكة مع وزارة الشباب والرياضة بخصوص المرأة والرياضة.
- تعزيز التعاون الدولي في ميدان مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

2 - التغطية الصحية و الضمان الإجتماعي

في إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الذي يندرج ضمن البرامج ذات الأولوية لتحقيق التوازن المالي لهذه الأنظمة أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية دارسة استشرافية لأنظمة التقاعد تم عرضها خلال شهر جوان 2012 على أنظار اللجنة الاستشارية لمتابعة الدراسة الاستشرافية لأنظمة التقاعد التي تضم الوزارات المعنية والأطراف الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، أعد الصندوق الوطني للتأمين على المرض بالتنسيق مع مركز الدراسات والبحوث والدراسات الاجتماعية، دراسة تقييمية للنظام الجديد للتأمين على المرض لعرضها على أنظار المجلس الوطني للتأمين على المرض.

كما تتواصل الجهود الرامية إلى تجسيم توصية منظمة العمل الدولية عدد 202 التي تمت المصادقة عليها بجينيف خلال شهر جوان 2012 والمتعلقة بإرساء قاعدة وطنية للحماية الاجتماعية من خلال العمل على توفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة وتمكين كل مواطن من التغطية الصحية.

3 - الهجرة والتونسيون بالخارج

يُعتبر إحداث كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج في حد ذاته مؤشرا على الأهمية التي توليها الحكومة لممارسة التونسيين لمواطنتهم الكاملة وسعيها لضمان تمثيليتهم ومشاركتهم أينما كانوا في رسم سياسة الدولة. كما هو مؤشر لوعيها الكامل بالفرص التي تتيحها الهجرة المنظمة بفتح آفاق تشغيل واستثمار متبادل بين البلدان تستدعي استغلالها وبخطورة تداعيات الهجرة السرية وضرورة التصدي لها، حفاظا عى الموارد البشرية وسلامة العلاقات الدولية.

ولم تمنع هذه التداعيات وما سببته من اضطرابات في سير العمل بكتابة الدولة بسبب تواتر عمليات الإبحار خلسة من إحراز عدة إجراءات وإصلاحات لفائدة التونسيين بالخارج من أبرزها :

- تسهيلات وامتيازات إضافية

- الترفيع في القيمة المالية المرخص فيها عند العودة المؤقتة من 1000 إلى 2000 دينار.
- الترفيع في قيمة الأمتعة عند العودة النهائية من 15000 إلى 30000 دينار.
- منح الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وفاقدي الأهلية الامتياز الجبائي اثر العودة النهائية.
- تسريع إجراءات عبور التونسيين بالخارج وتخصيص شبابيك موحدة لقضاء معاملاتهم.
- تمكين 1000 من أبناء الجالية المعوزين وعدد من المتقاعدين من الانتفاع بمصائف أثناء العطلة الصيفية 2012.
- الترفيع في سن السيارات السياحية في إطار العودة النهائية من 3 إلى 5 سنوات.

- برامج ومؤسسات لتحسين الإحاطة والتواصل :

- فتح «دار التونسي» المركز الاجتماعي والثقافي في عديد البلدان.
- انطلاق إجراءات إحداث مجلس استشاري للتونسيين بالخارج يضم كافة مكونات شرائح التونسيين بالخارج.
- انطلاق برنامج تعميم المندوبيات الجهوية للتونسيين بالخارج على كافة الولايات ومراجعة هيكلتها ودعمها بالموارد البشرية والمادية الضرورية
- تفعيل المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج ومزيد العناية بشباب الهجرة من خلال دعم تواصلهم بالوطن، وتأهيل جمعيات التونسيين بالخارج وتمويل أنشطتها حسب عقود أهداف.
- تطوير خطة اتصالية وإعلامية ناجعة تضمن تفاعل التونسيين بالخارج مع مستجدات الوضع بتونس وتيسير مساهمتهم في المجهود التنموي وإعداد قاعدة بيانات معلوماتية.

- تطوير النظام الإحصائي والبحوث والدراسات حول هجرة التونسيين بالخارج بالشروع في إحداث «المرصد الوطني للهجرة» .

معالجة ملف الهجرة السرية :

وفي إطار متابعة ملف الهجرة غير الشرعية تم وضع برنامج تدخل مدروس لمجابهة هذه الظاهرة عبر الآليات التالية :

- إحداث لجنة فنية حول المفقودين على مستوى كتابة الدولة يرأسها السيد كاتب الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج وتتكون من ممثلين عن وزارات الدفاع الوطني والداخلية والعدل والخارجية.

- إحداث خلية صلب ديوان التونسيين بالخارج للتنسيق في البحث عن مصير التونسيين المفقودين وربط الصلة بينهم وبين عائلاتهم.

- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات المعنية بقضية المفقودين.
- تمكين السلط الايطالية المعنية من قرص مضغوط يشتمل على بصمات المفقودين التونسيين الذين هجروا سرا نحو السواحل الايطالية بعد الثورة.
- تمكين جهاز الانتربول من قرص مضغوط يتضمن بصمات المفقودين التونسيين للمساعدة على كشف مكان تواجدهم.
- تكوين لجنة لدى وزارة العدل تضم الوزارة المعنية (الداخلية – الشؤون الخارجية – الدفاع الوطني – الشؤون الاجتماعية ...) لتدارس مشروع قانون أعدته وزارة العدل في إطار اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني ويتعلق بحقوق اللاجئين.

4 - الخدمات الاجتماعية والتربوية

أ- السكن الاجتماعي

تميزت سنة 2012 بالشروع في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يمثل أحد المشاريع الحكومية التي يقترن فيها البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي والذي يتمثل في إقامة 30 ألف مسكن للمساهمة في تحسين ظروف عيش العائلات الهشة وضعيفة الحال. وقد تمكنت الحكومة من :

- إعداد النصوص القانونية والترتيبية وإمضاء الاتفاقيات الضرورية لضمان نجاح إنجاز هذا البرنامج.
- تحديد قسط أول من العائلات التي ستنتفع بمساكن لائقة في إطار إزالة وتعويض المساكن البدائية.
- تحديد شروط الانتفاع ببرامج السكن الاجتماعي.
- توفير التمويلات الضرورية للانطلاق في إنجاز برنامج تعويض المساكن البدائية ومواصلة البحث على تمويل لقسط المساكن الاجتماعية.

- تكوين لجنة مشتركة بالتنسيق مع الجهات والمجتمع المدني.
- إحصاء أراضي دولية داخل أمثلة التهيئة العمرانية أو على ملك الوكالة العقارية للسكنى تمكن من بناء حوالي 12000 مسكنا اجتماعيا)فرديا وجماعيا(.
- الانطلاق في إنجاز حوالي 1300 مسكن عن طريق الباعثين العقاريين العموميين بولايات تونس ومنوبة والكاف وباجة وسليانة والقصرين.
- إعداد ملف طلب عروض وطني لإنجاز حوالي 2500 مسكنا اجتماعيا موزّعة على 22 قسطا بـ22 ولاية يشارك فيه الباعثون العقاريون الخواص.
- فيما يخص عنصر تعويض المساكن البدائية، انتهت الإحصائيات في كلّ الولايات وصادقت اللجنة الوطنية على قائمات المنتفعين ب22 ولاية بعد الدراسة والتثبت من المعطيات الواردة عليها من اللجان الجهوية وتم إحصاء حوالي 10 آلاف مسكن بدائي يتطلّب الإزالة والتعويض بمساكن جديدة. وتمّ إعلان طلبات العروض في15 ولاية وانطلقت الأشغال في 7 منها.
- تمّ الانطلاق في إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى يشمل 119 حيا يقطنها حوالي 685 ألف ساكنا بـما يقارب 133 ألف مسكنا تتوزع على 50 بلدية و 6 مجالس جهوية بكلفة جملية تبلغ 435 م د ويتوزع إلى 3 أقساط على امتداد 5 سنوات)2012ـ 2016(.

ب- التربية والتعليم:

- القطاع التربوي :

تركز العمل خلال السنة الدراسية 2011/2012 على مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة ابان الثورة لضمان اشتغال المنظومة التربوية.
وتمثلت هذه الاجراءات بالأساس في مواصلة العمل على الرفع من جودة الخدمة التربوية في مختلف تجلياتها البيداغوجية والتنظيمية من خلال تحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية لجعلها فضاء يشجع التلميذ على ارتياده، بالإضافة الى تذليل الصعوبات المادية واللوجستية جراء ما لحق المؤسسات التربوية من أعمال نهب وحرق وإتلاف للتجهيزات التربوية والبيداغوجية وعلى تأمين الامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ في كل المستويات التعليمية.

ورغم المجهودات التي بذلت في هذا المجال، فان العديد من المشاكل قد برزت بجلاء وحالت دون اتمام جزء كبير من المشاريع والبرامج وذلك في أغلب الجهات. ومن أهم هذه المشاكل تعطيل العمل في جل المندوبيات الجهوية للتربية جراء الإضرابات والاعتصامات وضعف الموارد البشرية والمادية في أغلبها، بالاضافة الى الانفلاتات الحاصلة في البلاد.

وقد عملت الحكومة على تذليل البعض من هذه الصعوبات من خلال التكثيف من الزيارات الميدانية الى الجهات التي تعيش صعوبات بخصوص انجاز المشاريع التربوية، وتمكنت بذلك من انجاز جل المشاريع المبرمجة ضمن ميزانية 2011 والانطلاق اما في اعداد الدراسات الفنية أو طلبات العروض أو البدء في انجاز بعض المشاريع المبرمجة ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2012. بالإضافة الى ذلك تواصل العمل لتأمين عودة مدرسية في ظروف مقبولة والبدء في عملية اصلاح

المنظومة التربوية تدريجيا. وتتمثل أهم النتائج المسجلة خلال السنة الدراسية 2011/2012 فيما يلي :

- مواصلة تعميم السنة التحضيرية مع التركيز على المناطق الريفية والاحياء المحيطة بالمدن التي يصعب فيها تدخل القطاع الخاص والجمعيات حيث بلغت نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية 83 بالمائة مقابل 80 بالمائة السنة الدراسية الفارطة،
- تحسين معدل كثافة الفصل بالابتدائي ليصل الى 21,9 تلميذا مقابل 22,1 تلميذا سنة 2010/2011
- تقلص عدد الفصول ذات الفرق لاسيما بعد أن تم إقرار عدم تجميع أكثر من مستويين بالفصل الواحد وإحداث فصول موحدة المستوى كلما تجاوز عدد التلاميذ 25 للمستويين معا، إذ بلغ عدد هذه الفصول 1487 بالسنة الدراسية 2012-2011 مقابل 1723 بالسنة الدراسية 2010/2011.
- تحسن متوسط كثافة الفصل بالإعدادي والثانوي ليبلغ 25,6 مقابل 26 السنة الفارطة وذلك نتيجة تطوير طاقة الاستيعاب المتوفرة بالتوسيعات والاحداثات الجديدة.
-

- قطاع التعليم العالي :

شهدت انطلاقة السنة الجامعية بعض التوترات على إيقاع أحداث منوبة وكثرة المطالب والتحركات النقابية في صفوف الطلبة، والتي تطورت بشكل أصبح يهدّد السير العادي للدروس في بقية المؤسسات، مما جعل من نجاح السنة الجامعية أولى أولويات الحكومة والوزارة وهو هدف تحقق بشكل مرضي حيث لم تشهد الامتحانات ولا المناظرات الوطنية أيّ إشكال يذكر.

ومثل تراجع مستوى التعليم العالي وتقهقر ترتيب جامعاتنا دوليا وضعف تشغيلية خرّيجيها أهم العناصر الدافعة إلى تبنّي الإصلاح الشامل لكامل المنظومة بهدف الارتقاء بمستوى جامعاتنا والرفع من كفاءة حامي شهاداتها وربط التعليم العالي بالتشغيل والبحث العلمي بالتنمية. ومثّل انطلاق الاستشارة الوطنية الموسعة للتعليم العالي والبحث العلمي أحد أهمّ الإنجازات وتكوّنت للغرض لجنة وطنية تضم ممثلين عن الوزارة والنقابة ومجالس الجامعات. كما رافق الاستشارة الوطنية عدد من الإصلاحات العاجلة تمثلت أساسا في :

- إصلاح منظومة التوجيه الجامعي ومراجعة مقاييسه وإضفاء شفافية أكبر على العملية حيث تمّ تقليص دورات التوجيه الجامعي من ثلاث إلى دورتين قصد التحكم في فترة التسجيل وتحسين ظروف العودة الجامعية وحذف التنفيل الجغرافي في شعب الطب والمراحل التحضيرية حرصا على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الناجحين في البكالوريا. كما تمّت مواصلة الاعتماد على لجان طبية واجتماعية مختصّة ومستقلة لدراسة ملفات إعادة التوجيه الجامعي.

- تواصل دعم التكوين الهندسي بمختلف مراحله خلال السنة الجامعة 2012-2011 بالترفيع في طاقة استيعاب الشعب الموجودة وبعث شعب جديدة وقد بلغ عدد الطلبة في المراحل التحضيرية ومراحل تكوين المهندسين 34983 طالب مقابل 33260 طالب خلال السنة الجامعية سنة 2011-2010.
- بعث خمس مؤسسات جامعية جديدة : المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية وكلية العلوم والتقنيات بسيدي بوزيد والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين والمعهد العالي لتكنولوجيات الإعلامية والاتصال ببرج السدرية والمدرسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيات المتقدمة ببرج السدرية.
- العمل تحسين جل المبيتات الجامعية، وإقرار تمكين الطالبات بسنة إضافية ليصبح لهن الحقّ في السكن لمدّة ثلاث سنوات وعند التعذّر تسند لهنّ منحة بـ 30 دينار.

- الشروع في إعداد خطة لإعادة النظر في منظومة التعليم العالي الخاص قصد الرفع من أداء مؤسسات التعليم العالي الخاص وضمان جودة التكوين فيها وذلك من خلال :

١. مراجعة القانون المنظم للتعليم العالي الخاص لتشجيع الاستثمار في القطاع ورفع القيود التي تكبّله،
٢. تحسين نسبة التأطير بهذه المؤسسات، وذلك بتنظيم مناظرة لانتداب مدرسين باحثين متفرغين للتدريس فيها،
٣. القيام بمرافقة بيداغوجية (accompagnement pédagogique) لمساعدة المؤسسات على حسن التسيير البيداغوجي بها.

بعض الإصلاحات في مجالات التربية والتعليم لسنة 2012

المجال التربوي

- اعداد القانون الأساسي للمعلمين والأساتذة تطبيقا للاتفاقيات مع النقابات والاتفاق بين الوزارة والأطراف الاجتماعية بخصوص التقليص في ساعات التدريس لمعلم التطبيق ومساعد المدير.
- مواصلة تنفيذ رزنامة الإصلاحات التي انطلقت قبل 2012 على غرار تطبيق النظام الجديد للتقييم لتشمل هذه السنة الرابعة ابتدائي.
- اعداد الإطار الترتيبي للمجلس الأعلى للتربية والمعهد الوطني لتقييم المنظومة التربوية ولجنة قيادة بعض الاصلاحات التي شملت المنظومة التربوية خلال 2012
- احداث المركز الوطني لتكنولوجيات التربية قصد مزيد ادماج تقنيات المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية والتشجيع على انتاج المحتويات الرقمية وتسهيل تفعيل برنامج المحفظة الالكترونية
- عقد ندوة وطنية حول منهجية إصلاح منظومة التعليم والتشاور والتنسيق بخصوص اصلاح المنظومة التربوية مع كل الأطراف المتدخلة في الشأن التربوي

من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والايام الدراسية (البحث التربوي، تقييم نتائج البكالوريا، المطالعة، الفشل المدرسي، ادماج حاملي الاعاقة، التربية على المواطنة...).

- مواصلة انجاز دراسات بالتعاون مع مكتب اليونسيف بتونس حول الانقطاع المدرسي (متابعة فوج من التلاميذ) والخارطة المدرسية والأقسام التحضيرية والمدارس ذات الفرق،
- تكوين لجنة فنية قارة تتركب من ممثلين عن جميع الهياكل الوزارية المعنية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر والمجتمع المدني والنسيج الجمعياتي تقوم أساسا بصياغة محتوى الخطة الوطنية حول التصدي للفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة،
- إدخال إصلاحات في البرامج والمناهج على غرار :
- تنقيح كتاب المواد الاجتماعية لتلاميذ السنوات الخامسة واصدار وثيقة توجيهية في تدريس التربية المدنية لمعلمي السنوات السادسة ابتدائي وذلك تناغما مع متطلبات المرحلة واستجابة لأهداف الثورة التونسية،
- اعادة توزيع بعض محاور كتب الرياضيات لتلاميذ السنوات السابعة والثامنة والتاسعة إعدادي واصدار كتب جديدة لتلاميذ السنوات الأولى ثانوي رياضة في مواد العربية والرياضيات والعلوم البيولوجية،

مجال التعليم العالي

إصلاح منظومة انتداب الأساتذة من خلال الرفع في عدد المواد التي تفتح فيها المناظرات، والاختيار الدقيق لأعضاء لجان الانتداب مع مراعاة تنوع اختصاصاتهم وانتمائهم لمختلف المؤسسات الجامعية وكذلك اعتماد شبكة دقيقة وموضوعية لتقييم المترشحين وموافاتهم بها بصفة مسبقة حتى يتسنى لهم تقييم حظوظهم. هذا بالإضافة إلى النشر الحيني لكل النتائج على موقع الواب الخاص بالوزارة.

-معالجة موضوع المساعدين المتعاقدين، الذين يمثلون نسبة هامة من مدرسي التعليم العالي، وذلك بعدم إبرام عقود انتداب جديدة والاقتصار على تجديد عقود المساعدين الذين درّسوا خلال السنة الماضية. هذا بالإضافة إلى فتح عدد كبير من الخطط كمساعدين وكأساتذة مساعدين وتثمين تجربة المتعاقدين البيداغوجية في شبكة التقييم.

- مواصلة البرنامج الثاني لإصلاح لتعليم العالي الذي يتضمن :

1. تعصير منظومة التعليم العالي من خلال إحداث الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في سبتمبر 2012 وانطلاق البرنامج المتكامل لتكوين المكونين لتلبية حاجيات الجامعات في اختصاصات اللغات وبعث المشاريع.

٢. رصد اعتمادات إضافية لمؤسسات التعليم العالي على أسس تنافسية، يخصص جزء من هذه الاعتمادات لدعم إرساء برامج تعليمية مجدّدة وممهننة بجميع مؤسسات التعليم العالي من أجل النهوض بتشغيلية الخرّجين، ويخصّص الجزء الثاني للجامعات الفتيّة قصد دعمها من ناحية التأطير على المستوى البيداغوجي وتحسين الحياة الطالبية.

- إعادة النظر في المنح الجامعية بالنسبة لكل مستويات الدراسة (إجازة ماجستير دكتوراه) وذلك بإعادة النظر في شروط الانتفاع مما مكّن من زيادة عدد الطلبة الممنوحين بنسبة 40% وكذلك الترفيع في قيمة المنحة. وتتمثل التعديلات التي تمّ إدخالها في ما يلي:

١. الترفيع في قيمة المنحة من 50 د إلى 60 د شهريا بالنسبة إلى طلبة الإجازة وإلى 80 دينارا شهريا بالنسبة إلى السنوات الموالية من الدراسة لبعض الاختصاصات (الطب والصيدلة، الهندسة ..) مع توسيع قاعدة المنتفعين بها.

٢. تعميم المنحة على طلبة ماجستير البحث والماجستير المهني، مع الترفيع فيها بالنسبة إلى السنة الأولى من 700 دينار سنويا إلى 1100 دينار لمدة 11 شهرا، والتمديد في مدة الانتفاع بالمنحة للسنة الثانية والمحددة بـ140 دينارا لمدة 11 شهرا عوضا 10 أشهر، مع اعتماد نفس التمشّي المخصص للماجستير بالنسبة لمراحل التكوين الخصوصي (المحاماة و المراجعة في المحاسبة).

٣. إسناد طلبة الدكتوراه الذين ليس لديهم أي دخل منحة بمقدار 250 دينارا شهريا لمدة 12 شهرا، عوضا عن 140 دينارا لمدة 10 أشهر، طوال ثلاث سنوات.

- انطلاق الاستشارة الوطنية حول إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بتكوين لجنة وطنية ولجان على مستوى كل المؤسسات الجامعية وعلى مستوى كل جامعة. وتتعلق محاور الاستشارة خاصة بالمناهج والتكوين والبحث العلمي وهياكله والخارطة الجامعية والتفتح على المحيط والحوكمة والموارد.»

ج - الشباب والثقافة والترفيه

- تدخّل الوزارة لتأهيل وصيانة وتجهيز كل المؤسسات الشبابية التي أحرقت وتعرضت لعمليات نهب وتخريب أثناء الثورة.
- الشباب: وضعت الحكومة في أولوياتها خلال الفترة الماضية برامج لدعم المؤسسات الثقافية والمنشآت الرياضية لتأطير الشباب وتدارك التهميش الذي طاله خلال الفترة السابقة خاصة بالمناطق الداخلية وعرضه لانزلاقات الانحراف والإدمان والغُلوّ .

وإلى جانب هاجس التشغيل لهذه الفئة، فقد اتجهت عناية الحكومة إلى دراسة الظواهر المتصلة بسلوك الشباب والبحث في سبل تشريكه في الشأن الوطني وفتح المجال أمامه للتعبير عن مشاغله من خلال :

- إحداث «منظومة متابعة وتقييم» لأوضاع المراهقين والشباب بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).
- تنظيم سلسلة من المنتديات الحوارية مع الشباب حول مواضيع مختلفة كالإنتقال الديمقراطي وثقافة السلم والشبكات الإجتماعية وسياسة التشغيل واستهلاك المخدرات...
- إرساء برامج شراكة مع منظمات دولية وإقليمية على غرار البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تهدف بالأساس إلى تحيين عملية إدماج الشباب وخاصة في المناطق الداخلية وخلق فضاءات للحوار والتبادل والمشاركة.
- تركيز 24 راديو واب بالجهات والبدء بالمناطق الداخلية.
- الإعداد لإحداث الوكالة الوطنية لسياحة الشباب، وهي مؤسسة ستمكن الشباب من المشاركة في كل الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة الشبابية داخل البلاد وخارجها في إطار اتفاقيات تبادل شبابي مع عدد كبير من الدول الصديقة والشقيقة. مع قيام الوزارة حاليا بتأهيل كل مراكز الإصطياف والتخييم والإقامة الراجعة لها بالنظر وتمكنها خلال الصائفة الفارطة من تحقيق أرقام قياسية في عدد المنتفعين بالأنشطة الصيفية وكذلك في الحجوزات.
- إحداث مركز للسياحة الصحراوية بولاية قبلي

- القطاع الرياضي :

سجلت سنة 2012 انجاز عدة برامج واتخاذ عديد الإجراءات لتحسين نوعية الأنشطة الرياضية ونشر ممارسة النشاط الرياضي والبدني على نطاق واسع وبكل الجهات والرفع من أداء النخبة الرياضية الوطنية.

ومن أهم هذه البرامج :

- مشاركة تونس في الألعاب الأولمبية لندن 2012 بوفد قياسي متكون من 83 رياضي في 17 اختصاص وضمان الترشح في الأدوار الأولى بالنسبة للألعاب الجماعية(كرة السلة، كرة اليد والكرة الطائرة)، مع فوز تونس بثلاثة ذهبيات أسامة الملولي في 10000م مياه حرة و 1500متر سباحة حرة و حبيبة الغريبي سباق 3000م.
- تطوّر عدد المجازين الرياضيين في جميع الاختصاصات من 105000 سنة 2010 إلى 127000 سنة 2012
- إعادة هيكلة الجامعات الرياضية
- الشروع في إحداث فضاءات رياضية بكافة المؤسسات الشبابية بالجمهورية التونسية وعددها 316 مؤسسة.
- الرفع من أداء المسيّرين الرياضيين صلب الهياكل الرياضية بتعيين إطارات مختصة في التسيير من

خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

- تطوير البنية الأساسيّة الرياضية حيث ارتفع عدد الملاعب المعشبة من 192 سنة 2011 إلى 197 سنة 2012 كما ارتفع عدد القاعات الرياضية من 161 قاعة رياضية سنة 2011 إلى 170 قاعة سنة 2012.
- إعداد الإطار المرجعي لمعادلة الشهائد الأجنبية وإسناد درجات التدريب بمختلف الرياضات.
- المساهمة في إحداث مسلك مؤطري الجمهور الرياضي (مسلك تكوين في إطار مهن الرياضة).
- إحداث تعاونية التأمين للرياضيين.
- إعداد قانون أساسي يتعلق بتنظيم الهياكل الرياضية.
- إصدار منشور يتعلق بتحييد مؤسسات الشباب عن ممارسة الأنشطة السياسية.
- عرض مشروع قانون جديد، يهمّ الهياكل الرياضية، يتضمن بابا جديدا يتعلّق بالشركات التجارية ذات الهدف الرياضي يُعنى أساسا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والرياضة المحترفة المتصلة بنشاط الجمعية. ويهدف هذا المشروع إلى فتح المجال للاستثمار فى الرياضة واستقطاب رؤوس الأموال وذلك سعيا إلى تطوير الموارد المالية للجمعيات بما يسمح بتحقيق موارد ذاتية إضافية وتخفيف العبء على ميزانية الدولة حتى تتفرغ لتطوير رياضتي الهواية والنخبة.

- الثقـافة :

تواصلت خلال سنة 2012 الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية للمؤسسات الثقافية المرجعية لتواكب مناهج العمل الثقافي الحديث وتمكنها من الهيكلة المناسبة لطبيعة نشاطها. وتدعيما لهذا التوجه تم بعث المركز الوطني للسينما والصورة كمؤسسة تعنى بإصلاح القطاع السمعي البصري وتطويره وإحداث إدارة عامة للتراث صلب الوزارة.

كما تم الشروع في الإعداد لانجاز أربع دراسات استراتيجية حول المنشآت الثقافية والإدارة الالكترونية ورقمنة الأرشيف السينمائي الوطني والصناعات الثقافية، بالإضافة إلى السعي في استثمار نتائج الاستشارة الوطنية حول الكتاب للنهوض بالكتاب والنشر والمطالعة وإحداث مركز وطني للكتاب.

وتم السعي بالتعاون مع وزارة التجهيز إلى تجاوز العراقيل التي تعيق استئناف أشغال مدينة الثقافة ويتوقع أن تبدأ الأشغال من جديد في أواخر الثلاثية الأولى من سنة 2013 خصوصا وقد أبدت كل الأطراف رغبة في تسوية القضايا العالقة.



المحور السادس

سياسات اجتماعية للتدرج نحو العدالة والتكافؤ

المحور السادس :
الحوكمة ومقاومة الفساد، مدخل للبناء الديمقراطي

انطلقت الحكومة في العمل على أرضية مشحونة بالغضب الجماعي حول اتساع رقعة الفساد التي طالت أغلب المجالات وتكاد تترسخ في سلوكيات المجتمع. ورغم الصعوبة الموضوعية في التعاطي مع هذا المحور الذي يتطلب العمل وعلى مدى يتجاوز المرحلة الانتقالية من ناحية وعلى عدة مستويات بصفة متوازية من ناحية أخرى قصد :

- إلغاء مظاهر الفساد المتراكمة في الفترة السابقة ومعالجة الأوضاع الناتجة عنه.
- التصدي للممارسات الجديدة المخلة والمرتبة في باب الفساد بأنواعه.
- وضع الأسس والضوابط التشريعية والهيكلية والتنظيمية للتوقي من هذه الظاهرة وتأمين المؤسسات والمعاملات ضد هذه الآفة.

فقد بادرت الحكومة بتكليف وزير لدى رئيس الحكومة بهذا الملف في جانبه التنظيمي الإداري وبتضمين برنامجها لسنتي 2012 و2013 جملة من الإجراءات بعضها عاجل للتصدي لمظاهر الفساد والآخر للإنجاز على المدى المتوسط لتركيز ثقافة النزاهة والشفافية في المعاملات واسترجاع الثقة في المؤسسات وتدارك ما كلفه الفساد للاقتصاد التونسي من جراء فقدان فرص عديدة للشراكة والاستثمار بالبلاد كانت لتساهم في تحسين الوضع.وقد تم في بعض التقارير الدولية الإشارة إلى أن الفساد يكلف الاقتصاد التونسي نقطتي نمو في السنة.

واعتمدت الحكومة مقاربة عملية في هذا الاتجاه بالتركيز على محور التحسيس والتثقيف والتكوين للأشخاص والمسؤولين بكل الأوساط في مجالات الشفافية والنزاهة والتصرف الرشيد. كما اعتمدت على آلية التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية للاستفادة من القدرات الفنية لديها والمساعدات المالية ومن التجارب العالمية قصد إرساء أفضل الأساليب والممارسات لإدارة الشأن العام وفق المعايير الدولية. وقد تمكنت الحكومة، من تحقيق الإنجازات التالية:

1 - في مجال الحوكمة :

- انضمام تونس في شهر أفريل 2012 إلى المنتدى الدولي حول الشفافية المالية وتبادل المعلومات حول التهرّب الجبائي، وإمضاء المعاهدة متعدّدة الأطراف في إطار منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية حول التعاون الاداري المشترك في المادة الجبائية. كما تم بالتعاون مع المنظمة المذكورة والبنك الدولي تقييم منظومة الصفقات العمومية وإعداد برنامج لمراجعة إطارها الترتيبي طبقا للمعايير الدولية.

- إبرام اتفاقات تعاون مع :

- برنامج الأمم المتّحدة للتنمية لتوفير الخبرات اللازمة لإعداد مدوّنات سلوك حول النزاهة والحوكمة الرشيدة في مختلف القطاعات.
- مؤسسات عالمية (اليابان، ألمانيا،..) لتكوين الموظفين من مختلف القطاعات وكذلك الصحفيين في مجال الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد، كما يتم الإعداد في إطار التعاون التونسي الألماني لانطلاق الأكاديمية التونسية-الألمانية للنزاهة والحوكمة الرشيدة خلال شهر جانفي 2013 ستتولّى تكوين الموظفين والقضاة والاطارات والطلبة وناشطي المجتمع المدني والاعلاميين في المجال.

تعمل رئاسة الحكومة على التنسيق مع خلايا الحوكمة التي تم إحداثها للغرض بمختلف الوزارات لتنفيذ مختلف هذه البرامج .

2 - في مجال مقاومة الفساد :

إنطلق العمل في هذا المضمار بوضع الاطار المؤسساتي الملائم لاستئصال أشكال الفساد من جذورها و الوقاية منها و ذلك من خلال:

- إحداث المجلس الأعلى للتصدّي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها بإشراف رئيس الحكومة، بهدف التنسيق بين اللجان الثلاثة المكلفة تباعا بالمصادرة وباسترجاع الأموال المهربة وبالتصرّف في الأموال والممتلكات المصادرة.

- تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعيين رئيس جديد لها منذ شهر مارس 2012، مع بقية أعضاء مجلس الهيئة وأعضاء جهازها التحقيقي.

- إحداث مجمع قضائي مختص في الجرائم الاقتصادية والمالية يتعهّد بالبتّ في قضايا الفساد الواردة عليه من الهيئة وتكوين فريق من القضاة لمتابعة برنامج تكوين المكونين في جرائم الفساد المالي وغسل الأموال، والشروع بالتوازي في إعداد مشاريع قوانين تتعلّق بضبط الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد وتشديد العقوبات المنطبقة عليها، وكذلك بحماية الشهود والمبلّغين عن قضايا الفساد وبتجريم الكسب غير المشروع.

- تنظيم يوم وطني حول استرجاع الأموال المنهوبة في 18/07/2012 بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني ومن بينها الإتحاد العام التونسي للشغل وجمعية مديري الصحف ونقابة الصحافيين والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والإتحاد الوطني للفلاحين ويدعم من برنامج المم المتحدة الإنمائي.

- مراجعة التشريع المتعلّق بالتصريح بالمكاسب قصد توسيع مجال تطبيقه وإقرار عقوبات على المخالفين له.
- الإعداد لإجراء مسح وتشخيص وتقييم للنزاهة داخل مؤسسات الدولة. وسيتمّ تقييم نتائج المسح بالتعاون مع خبراء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) في أواخر هذه السنة على أن يتمّ الإعلان عن بداية إرساء النظام الوطني للنزاهة بداية من جانفي 2013.

-تنظيم ندوة وطنية دراسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للتنمية، لدراسة الخيارات الممكنة لإرساء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتم في 9 ديسمبر 2012 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الإعلان عن المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

-اختيار تونس رئيسا لشبكة الصفقات العمومية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA-OCDE) بالتوازي مع الجانبين الإيطالي والمغربي، هدفها وضع خطة عمل شاملة لإقرار نظام حوكمي خاص بالصفقات العمومية داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط. كما تم تشريف تونس باختيارها بلدا مستضيفا للمؤتمر السادس عشر لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2014

ولئن تعهدت الحكومة بهذا الملف الشائك والحساس والمعقد، وبقدر التزامها بعلوية القانون في هذا الشأن بخصوص الملفات السابقة فإنها سعت للتقيد كذلك بمبدأ الحياد في التعامل مع الملفات والوضعيات الخصوصية وبالحذر في إقرار مسؤولية الأشخاص في الأعمال المشبوهة، احتراما منها لاختصاص القضاء في هذا الموضوع ولاستقلاليته. وباعتبار الإصلاح مسؤولية مشتركة، وحتى تتم مقاومة هذه الظاهرة المدمرة على أوسع نطاق وبأسلوب مؤطر ومنظم، فقد فسحت الحكومة المجال لكل الفئات للإفصاح عن حالات الفساد عبر موقع أنجزته رئاسة الحكومة خصيصا للغرض وتقوم المصالح المختصة بالتحري في ما يرد به من عرائض واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب نتائج التحريات دون أن يكون ذلك بديلا للمتدخلين للتوجه المباشر إلى القضاء.

3 - في مجال المصادرة واسترجاع الاموال المهربة

قامت الحكومة في بداية السنة بتقييم عمل الـ3 لجان المحدثة خلال سنة 2011 وهي :

- لجنة مصادرة المحدثة بالمرسوم عدد 13 لسنة 2011 لدى وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية .
- اللجنة الوطنية لاسترجاع الاموال الموجودة بالخارج المحدثة بالمرسوم عدد 15 لسنة 2011 لدى البنك المركزي التونسي .
- لجنة متابعة التصرف في الاموال والممتلكات المعنية بالمصادرة والاسترجاع المحدثة بالمرسوم عدد 68 لسنة 2011 .

وتبين من خلال هذا التقييم صعوبة الأعمال سواء في مرحلة المصادرة أو المتابعة او استرجاع الاموال بالخارج لأسباب مختلفة منها بالخصوص:

- كثرة الملفات ومحدودية الإمكانيات البشرية المسخرة للعمل في مستوى المصادرة و التصرف.
- تعقيد الوضعيات بخصوص استحقاق الملكية للمعنيين بالمصادرة وتشعب الإجراءات القضائية لإثبات الملكية من عدمها سواء بالبلاد التونسية أو بالخارج .
- تعدد الطعون حول قيام الدولة التونسية بالحق الشخصي في القضايا الجزائية المفتوحة ضد الأشخاص المعنيين في بعض البلدان الأجنبية .
- تعدد الطعون على قرارات التعاون القضائي للحيلولة دون إرسال الوثائق البنكية أو بعض الأصول إلى السلط القضائية التونسية.
- تطبيق السلط القضائية الأجنبية لقوانينهم الوطنية على ملف استرجاع الأموال وعدم تفعيل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ذات الصلة رغم انضمامهم إليها.
- تعدد الأعمال الموكولة للّجان مقابل عدم تفرغ أعضائها وخضوع كل الأعمال إلى ضوابط إجرائية قانونية تشترط آجالا ومسالك محددة.

ولئن أقرت الحكومة دعم اللجان بأعضاء إضافيين لتسريع النسق وتيسير العمل، إلا ان الموضوع لا يزال على قدر من التعقيد والصعوبة ومن أسباب ذلك الشركات الوهمية وغموض الأوضاع القانونية ونقص المستندات وعدم توفر كل الأسس القانونية للتقدم في الإجراءات وذلك رغم المساندة والمساعي التي تقوم بها وزارة العدل و المصالح و الجهات المعنية في هذا الصدد.

ورغم الصعوبات الميدانية في استرجاع الممتلكات والشركات و الحقوق فقد أمكن إلى موفى سبتمبر 2012 مصادرة 330 عقارا و50 ألف منقولة و343 شركة و187 سيارة و17 يخت ودراجة بحرية ومحفظة أوراق بقيمة 120 م.د

كما تم تحديد العشرات من الحسابات البنكية في الخارج والعقارات والشركات الواجهة والأصول الأخرى التي تم تجميدها.

وتوصلت لجنة التصرف في الممتلكات المصادرة من جهتها إلى منتصف ديسمبر 2012 بالخصوص ب285 عقارا و 99 سيارة و 4 يخوت و 334 شركة و مساهمات جزئيّة في 23 شركة منها 21 شركة مدرجة بالبورصة.

و أمكن إلى نفس التاريخ تحقيق الانجازات التالية:

- تحصيل سيولة وتسييل سندات بمبلغ يناهز 241 م.د.
- التفويت في مساهمات الدولة في 4 شركات هي «النقل» و«تونيزيانا» و«البنك التونسي» و«إسمنت قرطاج « و«سيتي كار» بمبلغ جملي يناهز 1134 م د.
- استكمال التفويت في 20 سيارة مقابل 549 أد ، والإعلان عن طلب عروض لبيع 20 سيارة إضافية.

- بصدد استكمال التفويت في 6 عقارات (فيلا وقطعة أرض و4 شقق) بما يناهز 3,8 م.د.
- وضع الترتيبات القانونية والإجرائية للتفويت في مرحلة أولى في 14 شركة لفائدة شركة صندوق الودائع والأمانات تنمية القابضة وفي 66 شركة لفائدة شركة الكرامة القابضة.
- تنظيم معرض للممتلكات المصادرة سيتم خلاله التفويت في مجموعة من المنقولات تشمل 39 سيارة و 300 قطعة مصوغ و ما يقارب 12 ألف قطعة مختلفة (أثاث، تحف، مفروشات،أواني...)

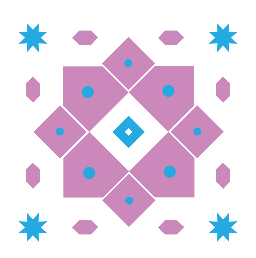
هذا، إلى جانب الاعمال العادية للتصرف والمتمثلة بالخصوص في التركيز التدريجي لهياكل التسيير بالشركات المصادرة وفض المشاكل المتصلة بالتصرف فيها وإيجاد الحلول لتجاوزها واقتراح الخيارات بالنسبة إلى مآل الممتلكات حسب الوضعية القانونية والجدوى الاقتصادية وسياسة الدولة في القطاعات والمجالات ذات الصلة.

الإجراءات المتخذة لمتابعة قضايا الفساد وجلب رموز النظام السابق واسترجاع الأموال والممتلكات المنهوبة

- إصدار وزارة العدل لـ64 إنابة قضائية دولية بين أصلية وتكميلية، موزعة على 30 دولة وتتضمن طلبات تعاون دولي لغاية كشف وتجميد واسترجاع الأموال المهربة في الخارج.
- توجيه مطالب تسليم إلى كل من كندا وقطر والإمارات العربية المتحدة ضد بقية رموز النظام السابق.
- إدراج بطاقات الجلب الدولية الصادرة ضد الرئيس السابق وأقاربه وأصهاره في النشرة الحمراء لمنظمة الشرطة الدولية.
- التعاون مع منظمة الشرطة الدولية باستحداث آليات تعاون خاصة في مجال جمع المعلومات وتبادلها بين الدول المعنية بتنفيذ الإنابات القضائية الدولية وطلبات استرجاع الموجودات.
- إحداث خلية للمتابعة والتنسيق بوزارة العدل ضمانا لتبادل المعلومات بين السلطة القضائية والهيئات العمومية المتدخلة وبصفة خاصة اللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- التعاون مع المنظمات والهيآت المتخصصة في استرجاع الأموال المتأتية من الفساد بخصوص تقديم المساعدة الفنية وتحمل النفقات المتعلقة بالمهمات بالخارج المزمع تنظيمها للقضاة المتعهدين بقضايا الفساد المالي ذات البعد الدولي.

- عقد لقاءات بين الخبراء في المجال مع تنظيم ورشات عمل حول الموضوع والمشاركة في ملتقيات ومنتديات دولية.

- عقد مجموعة من اللقاءات مع ممثلي السلطات السويسرية المختصة للنظر في السبل الكفيلة بتسريع إجراءات استرجاع الأموال الموجودة بسويسرا.
- عقد لقاءات ثنائية مع ممثلين من كندا و امريكا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكيا وفرنسا والإمارات لتذليل العقبات القانونية للتسريع في الإجابة على الإنابات القضائية.
- متابعة طلب الاسترجاع الموجه إلى السلطات اللبنانية.
- وضع الإجراءات الأخيرة لجلب أصول من كل من إسبانيا وإيطاليا صدر مبدئيا قرار في إرجاعها للسلط التونسية.
- استرجاع القطع الأثرية المنهوبة من قبل رموز النظام السابق ووضعها بمخازن المعهد الوطني للتراث على ذمة القضاء.
- إحداث لجنة مختصة لمتابعة المسائل المتعلقة بالأراضي الأثرية تولت النظر في تسوية الوضعيات العقارية للمنتزه الأثري قرطاج سيدي بوسعيد و تستعد لاتمام التقرير النهائي لمجمل أعمالها.





المحور السابع

العدالة الانتقالية والطريق إلى المصالحة الوطنية

المحور السابع :
العدالة الانتقالية والطريق إلى المصالحة الوطنية

باعتبار المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد والتي تتميز خصوصا بـ :

- عدم إكتمال تشكل المؤسسات الدستورية والسياسية للنظام السياسي الجديد.
- مواصلة الاعتماد على المنظومة الإدارية القائمة بسلبياتها وايجابياتها
- ثورية المناخ العام المطالب بالتغيير الجذري داخل مؤسسات الدولة وتصفية رموز الفساد
- قناعة راسخة لدى الرأي العام بوجود تأخّر في محاسبة رموز الفساد والاستبداد مما جرّأهم وفسح لهم المجال للعودة إلى الواجهة والنشاط العلني من جديد.

هناك رأي سائد بأنّ تأخر ملف العدالة الانتقالية قد ساهم بدوره في إبطاء محاسبة الفاسدين والمتسببين في انتهاكات الماضي.
وبالرغم من صدور نصوص قانونية مهمة تتعلق أساسا بالعفو العام والتعويض والمصادقة على مجموعة كبرى من المعاهدات الدولية الحامية لحقوق الإنسان وحماية حرمته وبالرغم من تعهد القضاء بكم هائل من القضايا سواء ما تعلق منها بالفساد أو بانتهاك حقوق الإنسان... فإن العديد من الملفات الشائكة والموروثة عن حقبة الاستبداد لا تزال غير محسومة، كالقضايا التي تهم تأهيل الضحايا وجبر أضرارهم المادية والمعنوية وظاهرة إفلات المجرمين من العقاب والبطء في إصلاح المؤسسات.

و تعرّف العدالة الانتقالية على أنها مجموعة الآليات التي تعتمدها دولة ما بعد حدوث تغيير سياسي إثر مرحلة من الاستبداد او الخروج من فترة نزاع مسلح بهدف كشف حقيقة الانتهاكات لحقوق الإنسان ومحاسبة المتسببين فيها وجبر ضرر الضحايا وإصلاح المؤسسات لضمان عدم تكرارها.

إن لم تكن العدالة الانتقالية جهازا أو مؤسسة محدّدة فانّها غالبا ما تكون إطارا لإنشاء هيئة رسمية مستقلة تتولى كشف حقيقة انتهاكات الماضي على أنّها ليست الآلية الوحيدة بل هناك آليات أخرى تساهم بدورها في تحقيق العدالة الانتقالية ومنها :

- إجراءات التقاضي أمام القضاء العادي ويمكن أن تحدث دوائر متخصصة داخل نفس الجهاز وفي هذا نفس الصدد تم إنشاء القطب القضائي المالي من طرف وزارة العدل كما ورد تفصيله بالمحور السابق.
- الإجراءات الإدارية العادية المتعلّقة بالإحالة على التقاعد الوجوبي أو الإعفاء لرموز الفساد كإجراء استباقي ضد إستعادة منظومة الفساد لدورها ومكانتها.

ولقد تمّ إرساء مسار العدالة الانتقالية من خلال :

- تكوين لجان فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية مع لجان جهوية للإشراف على الحوار بالجهات مقسمة حسب الأقاليم إلى 6 فرق عمل.
- تكوين و تدريب المشرفين على الحوار بالجهات.
- الانتهاء من الحوار الوطني في الجهات.
- إعداد قانون العدالة الانتقالية.
- إنتاج ومضات تلفزية في شكل رسوم متحركة.

وقد تمّ تتويج مرحلة الحوار الوطني الواسع بإعداد مشروع قانون العدالة الانتقالية في موفى شهر أكتوبر 2012 تضمن تصورا لآليات المحاسبة والرقابة وكشف حقيقة الانتهاكات ومساءلة المتسبّبين فيها قبل إقرار المصالحة الوطنية وتمت المصادقة على هذا القانون في دورة مجلس الوزراء المنعقدة يوم ..... ووقعت إحالته... إلى المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليه.

وجدير بالذكر أن معالجة ملف جرحى وشهداء الثورة التونسية يعد من أهم الملفات التي إشتغلت عليها الحكومة بحيث أنها تقدمت لدى المجلس الوطني التأسيسي بمشروع لتعديل المرسوم عدد 97 لسنة 2011 المتعلق بالجرحى والشهداء لتشكيل اللجنة المختصة بتحديد القائمة النهائية لجرحى الثورة ومصابيها وتقدير التعويضات المسندة لهم بقطع النظر عن المسار القضائي الذي يتولاه القضاء العسكري. كما قامت بإحداث لجنة وزارية لتأطير أعمال الوزارات المتدخلة في الملف صحيا واجتماعيا، وسعت إلى تشغيلهم عبر آلية الإنتداب المباشر وتمكينهم من عدد مهم من الحوافز والإمتيازات.

وسعت الحكومة كذلك إلى إعادة المنتفعين بالعفو العام إلى أعمالهم الأصلية تفعيلا للمرسوم عدد 01 لسنة 2011 والتزمت بإعادة ترتيب مسارهم الوظيفي وتمكين من لم يتيسر رجوعه لسبب موضوعي من إعادة الإندماج ضمن إختصاصات أخرى مع مراعاة الرتب والدرجات الوظيفية الأصلية. وفي الإطار نفسه، أحدثت

الحكومة حساب أموال مشاركة لجبر ضرر ضحايا الإستبداد، وهي بصدد تحيين المعطيات المتعلقة بالمقاومين بغاية تمكينهم من حقوقهم وتكريمهم.

على أن الخيار الذي تبنته الحكومة من قبيل المحافظة على الإطار القضائي العادي وعدم الجنوح إلى المحاكم الثورية أو المتجاوزة للإجراءات العادية، هو خيار يفرض إحترام السلامة الجسدية والأدبية لكل المتهمين ويوجب إيكال الأمر للقضاء ليتولى متابعة الإجراءات دون تدخل أو تأثير وبكل إستقلالية ومسؤولية.

والملاحظ أن العدالة الإنتقالية مثلما شهدتها عديد التجارب المقارنة، ستكون بوابة رئيسية للإنتقال إلى المصالحة بعد إستكمال مسار معرفة الحقيقة وكشف التجاوزات ووضع الآليات الكفيلة بعدم العودة إلى الإستبداد وبذلك يمكن أن تتحقق المصالحة.

وقد عملت الحكومة على إرساء العدالة الانتقالية من خلال محورين أساسيين هما محور المصالحة ومحور حقوق الانسان.

1 - في مجال المصالحة :

اعتبارا للأهداف السامية التي تحقّقها المصالحة من جهة تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة والسلم الإجتماعي وبناء دولة القانون وإعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، واعتبارا لكون المصالحة لا يمكن بأن تؤدّي بأي حال إلى إفلات المسؤولين عن الإنتهاكات من العقاب، وأخذا بعين الإعتبار للمقترحات والتوصيات التي تمخض عنها الحوار الوطني حول العدالة الإنتقالية أقرّ مشروع إحداث لجنة للتحكيم والمصالحة صلب الهيئة تنظر في ملفات الإنتهاكات بما في ذلك ملفات الفساد المالي على أن يبقى ذلك مشروطا بموافقة الضحيّة حتّى لا يؤول الأمر إلى جبر الضحايا على القبول مكرهين بتسويات مقنّعة تهدف إلى تكريس إفلات المسؤولين عن الإنتهاكات من العقاب. وقد تمّ إحاطة هذه الآلية بتنظيم إجرائي ضمن مشروع هذا القانون يكفل تحقيق حماية الضحية كما يخول في نفس الوقت الوصول إلى تسويات رضائية لبعض الملفات بناء على قواعد العدالة والإنصاف والمعايير الدولية المعتمدة في مجال التحكيم .

2 - في مجال حقوق الإنسان :

عرف ملف حقوق الإنسان بعد الثورة تحوّلا جذريا على مستوى التشريعات والخطاب والممارسة إذ قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون يتعلّق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب يمكّن الهيئة المذكورة من زيارة أماكن احتجاز الأشخاص في السجون ومراكز الاحتفاظ وغيرها دون إعلام مسبق والتأكّد من خلو أماكن الاحتجاز من ممارسة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ومراقبة مدى تلاؤم ظروف الاحتجاز وتنفيذ العقوبة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية.

كما أصدر رئيس الحكومة قرارا يكلف بمقتضاه الوزير المكلف بحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية بإعداد تقرير شامل عن أوضاع السجون وأماكن الاحتفاظ

واقتراح السبل الكفيلة بتحسين أوضاع السجناء والموقوفين ويكون ذلك من خلال القيام بزيارات فجئية إلى مراكز الإحتفاظ والإيقاف ومتابعة مشاغل الموقوفين واقتراح الحلول الكفيلةبتحسينها و تطوير الوضعية المادية والمهنية للمشرفين على أماكن الإيقاف .

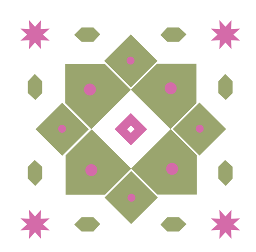
هذا، علاوة على حرص الحكومة على فتح تتبّعات قضائية وإدارية في حالة وجود شبه بوجود تعذيب في تكريس واضح لمنهج الشفافية ومحاربة الإفلات من العقاب والتستر بالوظيفة.

كما تمّ عرض التقرير الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف وقبول 110 توصية تقدّمت بها الدوّل المشاركة. وبلادنا حريصة على إحترام حقوق الإنسان وملتزمة بتفعيل الإتفاقيات الدولية التي تفرض الشفافية والحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد والإنتهاكات،وهي واعية بخطورة التحديات التي تواجهها البشرية جراء تفاقم الجرائم المنظمة والعابرة للحدود ولذلك فهي ساعية إلى إعادة النظر في مجلة الإجراءات الجزائية وإقرار الحماية الفعلية للمتهم قبل المحاكمة وأثناءها وبعدها وتطوير حق الدفاع بما يناسب الثورة التونسية التي قامت أساسا لتكريس الكرامة وتدعيم الحق الإنساني بأجياله وأبعاده المختلفة.

وقد تمّ إعداد مشروع قانون يتعلق تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية لتعزيز حقوق المتهم ودعم صلاحيات رئيس المحكمة الابتدائية في تعيين القضايا التحقيقية وتعميم الدوائر الجنائية على سائر المحاكم الابتدائية وتمكين الجمعيات من القيام بالحق الشخصي.

كما تمّ إنجاز مشاريع لتهيئة وتحسين البنية التحتية للمؤسسات السجنية بما يجعلها ملائمة للمعايير الدولية في المجال إلى جانب الشروع في تطوير المنظومة العقابية بالتركيز على تفعيل العقوبات البديلة للسجن ومعالجة ظاهرة العود.

إضافة إلى إعداد مشروع قانون لمراجعة التشريع المتصل بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية والإجراءات الجماعية مما يدعم جلب الاستثمارات والمحافظة على مواطن الشغل ودفع المؤسسات الاقتصادية دفعا للتنمية الشاملة.





الخاتمة

الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

الخاتمة:
إصلاحات إقتصادية و إجتماعية في إنتظار إستكمال الاصلاح السياسي :

لئن مثلت انتخابات أكتوبر 2011 النقلة النوعية الفعلية في الشأن السياسي خاصة في جانب الاستقلالية من حيث الإعداد وتأطير والتنظيم والمراقبة، لكن الإصلاحات الجذرية في هذا الباب لا تزال قيد الدرس في إطار إعداد دستور البلاد الذي سيؤسس لتونس الجديدة.

ورغم ما اقتضته الضرورة من خيارات في مجال توزيع السلط العمومية، إلا أن هذا التوزيع لم يحل دون حرص الحكومة وسعيها إلى تحقيق أكبر تنسيق ممكن بين السلط عبر ترتكيز هياكل لربط الصلة بينها وبين بقية السلط ومنها بالخصوص خطة وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي في المادة التشريعية ومراقبة عمل الحكومة. وإن لم يتحقق هذا التنسيق بالدرجة المرجوة في بعض الحالات، لكن السعي مستمر لمزيد التوافق والدفع في اتجاه تصحيح المسار نحو الانتقال الديمقراطي الحقيقي القائم بالخصوص على تركيز المؤسسات الدستورية والسياسية المناسبة التي تضبط المسؤوليات وتكفل الحقوق وتحفظ الحريات.

وقد التزمت الحكومة في برنامج عملها الذي قدمته للمجلس الوطني التأسيسي بتقديم عدد من المبادرات التشريعية في ميادين الانتخابات والإعلام والصحافة وتنظيم العمل الحزبي ومكافحة الفساد ومناهضة التعذيب...، إلا أن نسبة الانجاز الفعلي لهذه المبادرات لم يكن بالنسق المستهدف، إذ تصدر الشأن الاقتصادي طليعة طلبات الحكومة التشريعية التي تعلقت في أغلبها بتأمين التمويل الضروري للمشاريع ولبرامج التنمية عبر اتفاقيات القروض مع مختلف مؤسسات التمويل الخارجية. ومع ذلك، ورغم حساسية الظروف وتواتر الاضطرابات بالبلاد من ناحية وتعثر نسق سير الاعمال داخل المجلس في بعض الاحيان بسبب التباين السياسي الهام بين الكتل

حول الملفات من ناحية أخرى ، فقد حرصت الحكومة على مواصلة مبادراتها بعرض مجموعة من المشاريع الجديدة على المجلس الوطني التأسيسي وتدعيم بعضها بطلب استعجال النظر ومن أبرزها ما تعلق بالهيئة المؤقتة للإشراف على القضاء العدلي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات بوصفهما من الضمانات الأساسية وحلقات محورية في منظومة الانتقال النزيه نحو التعددية الشرعية .

ورغم تغطية عديد المجالات بنصوص تم وضعها خلال سنة 2011 على غرار تلك المتعلقة بالعفو التشريعي ونشاط الصحافة والإعلام وتنظيم الاحزاب والجمعيات والقضاء وغيرها في اتجاه يُكرس مبادئ الاستقلالية والحرية المسؤولة، إلا ان برنامج الحكومة التشريعي شمل إعادة عرض هذه النصوص على السلطة التشريعية وذلك للاخذ في الاعتبار التعديلات اللازمة في ضوء الوضع الجديد سواء من حيث السلطة المخول لها المصادقة على هذه النصوص بعد تركيز سلطة تشريعية منبثقة عن خيارات الشعب او من حيث المحتوى لاستيعاب متطلبات المرحلة الانتقالية خاصة أن المشهد العام سواء البرلماني أوالسياسي أو الإعلامي أصبحت تحكمه قوى وتجاذبات مختلفة ومتنافرة لا تصب بالضرورة في اتجاه تصور الحكومة لهذه المجالات.

ولما كان الشأن المتصل بإعداد الدستور والقانون الانتخابي يتجاوز صلاحيات الحكومة ومرتبطا في نسقه ارتباطا وثيقا بعمل السلطة التشريعية، ورغم التزامها بمبدأ فصل السلط واستقلاليتها، لكن الحكومة ما فتئت تسعى لتحقيق وفاق يُطمئن الرأي العام بالداخل والخارج ويُسلط الضوء على خارطة الطريق السياسية بالبلاد، وذلك بتقديم تصور ومقترحات متتالية لتاريخ تنظيم الانتخابات المقبلة وبعرض استعدادها الكامل لتوفير كل ما من شأنه المساهمة في تسريع نسق الاعمال للتقيد بالتاريخ المقترح او بتاريخ بديل يتم الاتفاق بشأنه بين الجميع. ذلك أن المنطلق الحقيقي لبلورة الاستحقاقات الكبرى التي استهدفتها الثورة وهي الحرية والكرامة والمساواة هو أولا الدستور ومن خلاله النظام السياسي الذي ستنشأ عليه تونس ما بعد الحكم المنفرد والحزب الواحد، ثم الضمانات التشريعية والمؤسساتية لهذه المبادئ.

وكما تم عرضه ضمن محاور سابقة لهذا، فقد اعتمدت الحكومة في معاملاتها مع بقية السلط والاطراف السياسية والمدنية، بما في ذلك الإعلام على أساس الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. ولئن اعتُبرت مُبالغة في استعمال السلطة في بعض ممارساتها وطرق معالجتها للأوضاع ذات العلاقة بالجانب الأمني او بالصحافة او غيرهما ، لكن هذا التقدير لا يعكس خصوصيات المرحلة الانتقالية ومرحلة البناء التي قد لاتتوفر خلالها لدى الجميع المعرفة الكافية بأساليب تحليل الاوضاع ومستلزماتها واستجلاء الأمور من مصادرها. هذا، رغم اندراج الحكومة وأجهزة الدولة في مسار متدرج ومتواصل للانفتاح على المحيط وفتح قنوات الحوار وتنظيم المساحات الإعلامية لتوضيح وجهات النظر والمواقف وتفسير مختلف الإجراءات والقرارات. كما ان الحكومة بينت في أكثر من مناسبة استعدادها للحوار والتفاوض

أفرز، اعترافا بالأخطاء أو عند وجود اتفاق حول اقتضاء المصلحة الوطنية ذلك ، مراجعة أو تعديل لقراراتها أو مواقفها لتجاوز المشاكل والأزمات بأقل خسائر ممكنة.

وقد كانت الحكومة صريحة في تعاطيها مع بعض الملفات الحساسة على غرار إصلاح القضاء والمؤسسة الامنية والإعلام بإقرارها دقة المهمة لأنها تكيف إلى حد كبير نجاح البناء الدّيمقراطي وتحتل مكانة محورية في منظومة الإصلاح السياسي من ناحية وصعوبة هذه المهمة لانها لا تنبني فقط على مُعطى مادي وتشريعي فحسب بل تتعداه لتشمل الثقافة والحرفية في الأداء. لذلك، وحتى لا تكون النتائج عكسية للانتظارات ولمتطلبات المرحلة، فقد اعتمدت الحكومة الحذر في تعاملها مع هذه الملفات وتدرجت في الحوار مع الاطراف النقابية وغيرها لتركيز النهج الإصلاحي وتحديد مسؤولية كل طرف في هذا المسار وإنجاز ما هو راجع لها بالنظر كسلطة مسؤولة على حفظ الامن وحماية الحريات مع الاحترام اللامشروط للقانون من قبل الجميع.وقد نجحت الحكومة إلى حد ما في إيجاد حد معقول من التواصل مع الإعلام رغم الازمات العرضية الناتجة عن سوء فهم الآخر وفي استرجاع تدريجي للثقة في المؤسسة الأمنية نتيجة الإصلاحات الاولية التي شملتها رغم بعض الاهتزازات الظرفية وفي إعادة القضاء شيئا فشيئا إلى محور الفصل بين الفرقاء بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية. وتبقى الإصلاحات العميقة مرتبطة بالاستقرار السياسي الذي تسعى إليه الحكومة جاهدة من خلال تسريع نسق الإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية لتكون قبل موفى الثلاثية الثالثة من سنة 2013 .

